الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة **٤**

الأربعاء ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيريتش ..... (سلوفاكيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البنود من ٨٨ إلى ١٠٤ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بتزع السلاح والأمن الدولي

السيد إيراسوريسز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة ريو. تود مجموعة ريو أن تهنئكم، سيدي الرئيس، وأن تهنئ أعضاء المكتب، على انتخابكم. ونلتزم بأن نسهم إسهاماً بناءً في نتيجة مداولاتنا. كما نود أن نتوجه بالشكر إلى الرئيس المنتهية ولايته، السفير خوسيه لويس كانسيلا، على ما بذله من جهود، وما أبداه من تفانٍ في قيادة مداولات اللجنة خلال الدورة الماضية.

لبلدان مجموعة ريو تاريخ طويل في المشاركة في المسائل المتعلقة بتزع السلاح، الذي نعتبره من أولوياتنا في برنامج عمل الأمم المتحدة. ونعتقد أن نزع السلاح يمثل جزءا أساسياً في الجهود الهادفة إلى صون السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما.

وتؤكد المجموعة مجدداً دعمها الراسخ لتزع السلاح النووي وعدم الانتشار بكل جوانبه. كما نعرب عن قلقنا بشأن ما يمثله وجود الأسلحة النووية في حد ذاته من تهديد للبشرية، وبشأن بطء التقدم على طريق القضاء التام عليها، الذي هو الضمانة الوحيدة المطلقة ضد استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها.

وتؤكد المجموعة مجدداً أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها جريمة ضد الإنسانية، وانتهاك للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وتشدد مجموعة ريو على أن كل مبادرات نزع السلاح ينبغي أن تكون لا رجعة فيها وشفافة وقابلة للتحقق. وتؤكد المجموعة من جديد بقوة أن نزع السلاح وعدم الانتشار عمليتان تعزز كل منهما الأخرى.

ومع ترحيبنا ببعض الإشارات الإيجابية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، فإن المجموعة تشدد على الحاجة إلى العمل على نحو عاجل ومتسق من أجل تفكيك الأسلحة النووية تفكيكاً تاماً وحظرها الملزم قانوناً في إطار زمني محدد. وفي ذلك السياق، ترحب مجموعة ريو بانعقاد مؤتمر

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

الأطراف لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ في نيويورك في أيار/مايو الماضي. كما نحيط علماً باعتماد المؤتمر وثيقة ختامية موضوعية.

وتلاحظ مجموعة ريو أن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي، وإنْ لم تحقّق الكمال، تمثل نتيجةً نستطيع أن نبني عليها وأن نحسّنها في المستقبل. ونرى أن خطة العمل للمتابعة تمثل إسهاماً إيجابياً في هدف نزع السلاح وعدم الانتشار، ويمكن أن تشكل أساساً لالتزام بنّاء في السعي لتحقيق نتائج ملموسة نحو تحقيق هدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

وتعيد مجموعة ريو التأكيد على أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تشكل حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار وللتوازن بين ركائزه الثلاث. ونحن ملتزمون التزاماً كاملاً بعالمية المعاهدة. لذا، فإننا نحث الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة على أن تفعل ذلك بوصفها دولاً غير حائزة لأسلحة نووية. كما تدعو المجموعة الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى الامتثال الكامل لجميع أحكام المعاهدة، والوفاء بالتزاماتها في إطار المعاهدة. كما نؤكد مجددا أهمية عدم تفسير الاتفاقية أو تطبيقها على أسس انتقائية.

وتحث مجموعة ريو الدول التي تملك أسلحة نووية على أن تمتثل امتثالاً كاملاً لواجباتها في نزع السلاح النووي الواردة في المادة السادسة من المعاهدة، وأن تتحلى بدور القيادة فيما يتعلق بالالتزامات المترتبة بموجب المعاهدة، لا سيما الخطوات العملية باتجاه نزع السلاح المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ وخطة العمل المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي الثامن. كما ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعجل باتخاذ التدابير في ذلك الصدد.

وتعيد مجموعة ريو التأكيد على ضرورة امتثال الدول الأطراف امتثالا تاما لجميع أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتؤكد مجددا، في هذا الصدد، على الحق غير القابل للتصرف للبلدان النامية في المشاركة في الأبحاث وعمليات الإنتاج في المجال النووي وفي استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون تمييز. ومجموعتنا تؤيد تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية على أوسع نطاق ممكن للاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

كما تشدد مجموعة ريو على أهمية خفض الدول الحائزة للأسلحة النووية لترساناتها النووية بطريقة لا رجعة فيها وشفافة وقابلة للتحقق، بهدف الإزالة الكاملة لها. وفي هذا الصدد، تقر المجموعة بعقد معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي ثم التوقيع عليها، باعتبار ذلك خطوة هامة على طريق خفض ترسانتيهما النوويتين المنشورتين. ونتطلع إلى دخول المعاهدة حيز النفاذ دون إبطاء. وعلى الرغم من أن هذا الاتفاق يمثل تقدما هاما، فإن المجموعة تدعو إلى إجراء تخفيضات كبيرة إضافية، ولا سيما بخصوص الأسلحة النووية غير الاستراتيجية وغير المنشورة. وفضلا عن ذلك، تدعو المجموعة الدول الحائزة للأسلحة النووية كافة إلى اتخاذ خطوات ملموسة وشفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها لإزالة جميع أنواع الأسلحة النووية التي لا تزال أعدادها بالآلاف.

ومجموعة ريو تحيط علما بتدابير الشفافية التي اتخذتها بعض الدول النووية بخصوص عدد الأسلحة النووية في قوائم الجرد الوطنية. ونشجع جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على توسيع نطاق تدابير الشفافية هذه.

وتعرب المجموعة عن معارضتها لتعزيز الأسلحة النووية الموجودة واستحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية. وتشدد مجموعة ريو على ضرورة إنهاء دور الأسلحة النووية في النظريات الاستراتيجية والسياسات الأمنية.

وأعضاء مجموعتنا ينتمون إلى المنطقة التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة آهلة بالسكان بموجب معاهدة تلاتيلولكو لعام ١٩٦٧. وبصفتنا دولا أطرافا في المعاهدة، نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على سحب إعلاناتها التفسيرية التي أصدرتها لدى انضمامها إلى البروتوكولات الملحقة بالمعاهدة. كما تجدد مجموعة ريو التزامها بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في الأنحاء الأخرى من العالم. ونعرب أيضا عن ارتياحنا إزاء تشجيع الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار النووي لعام ٢٠١٠ على إنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية في مناطق العالم التي لا توجد فيها مناطق كهذه، ولا سيما في الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، ترحب مجموعة ريو بتصديق بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية على البروتوكولات الملحقة بالمعاهدات التي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية عزمها التصديق على البروتوكولات الملحقة بمعاهدتي بليندابا وراروتونغا وعلى إجراء مشاورات مع الأطراف في المنطقتين الخاليتين من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا في مسعى إلى التوقيع على البروتوكولات ذات الصلة والتصديق عليها.

وترحب مجموعة ريو بعقد المؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقِّعة عليها ومنغوليا، والذي عقد في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠ في الأمم المتحدة. ونعرب عن تأييدنا لتعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار.

وبينما تؤكد مجموعة ريو مجددا على دور مؤتمر نزع السلاح باعتباره الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة بشأن نزع السلاح، فإنها تعرب عن أسفها العميق لأن المؤتمر لم يتمكن حتى الآن من اعتماد برنامج عمله على الرغم من التطورات الإيجابية التي حدثت في عام ٢٠٠٩ والجهود التي بذلت في عام ٢٠١٠، حيث اختتم المؤتمر دورته السنوية دون الشروع في أعماله الموضوعية. وتحث مجموعة ريو جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح على إبداء الإرادة السياسية لكفالة بدء أعماله الموضوعية دون تأخير باعتماد وتنفيذ برنامج عمل متوازن وشامل، ينهض بجدول أعمال نزع السلاح النووي، بما في ذلك من خلال إجراء مفاوضات حول اتفاقية للأسلحة النووية؛ وصكوك عالمية وغير مشروطة وملزمة قانونا بشأن تقديم ضمانات أمنية سلبية للدول غير الحائزة لأسلحة نووية وكذلك حول عقد اتفاق لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي؛ وإبرام معاهدة متعددة الأطراف وغير تمييزية تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

كما نرحب بالاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده الأمين العام في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدما بالمفاوضات المتعددة الأطراف، باعتباره فرصة لتوجيه انتباه كبار الساسة إلى هذه المسائل.

وتحث المجموعة مؤتمر نزع السلاح على تجاوز مأزقه الراهن وإنشاء لجنة مخصصة معنية بنزع السلاح بهدف البدء في مفاوضات حول برنامج تدريجي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية في إطار زمني محدد، بما في ذلك عقد اتفاقية بشأن الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، نرحب باقتراح الأمين العام المؤلف من خمس نقاط ونعرب عن تأييدنا لإجراء مفاوضات حول اتفاقية بشأن الأسلحة النووية يدعمها نظام معزز للتحقق.

وتعيد مجموعة ريو التأكيد على أن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد لعدم استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها. ولحين بلوغ ذلك الهدف، ينبغي أن تحصل الدول غير الحائزة لأسلحة نووية على

ضمانات أمنية سلبية قطعية وغير مشروطة وملزمة قانونا من الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها. ولحين توفر هذه الضمانات الملزمة قانونا، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية التقيد بالالتزامات القائمة بخصوص الضمانات الأمنية السلبية.

إن مجموعة ريو تشعر بالقلق إزاء مؤشرات حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونشدد أيضا على ضرورة التفاوض بشأن صك ملزم قانونا بهذا الخصوص. كما نشير إلى أهمية الامتثال الصارم للنظام القانوني الساري بشأن استخدام الفضاء الخارجي، والذي يقر بالمصلحة المشتركة للبشرية جمعاء في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية.

وفضلا عن ذلك، تشدد مجموعة ريو على ضرورة إجراء مفاوضات بشأن معاهدة متعددة الأطراف وغير تمييزية، تشمل نظاما دوليا للتحقق، بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وفقا لولاية شانون، تخدم أغراض نزع السلاح وعدم الانتشار وتتعامل مع المخزونات الموجودة.

وبخصوص ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تؤكد مجموعة ريو مجددا على أهمية زيادة الدعم الدولي لذلك النظام بتوقيع هذه الاتفاقات ثم التصديق عليها. وتشدد مجموعة ريو على أن الضمانات أدوات أساسية تحت تصرف المجتمع الدولي لمنع تحويل المواد والتكنولوجيات النووية إلى أنشطة تتناقض مع روح معاهدة عدم الانتشار والغرض منها.

وتعيد مجموعة ريو التأكيد على موقفها بخصوص الوقف التام لأي نوع من التجارب النووية. ونشدد على أهمية إبقاء الدول كافة على الوقف الاختياري لجميع تجارب الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وتشدد المجموعة على أهمية دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ مبكرا. وفي هذا الصدد، نرحب بالإعلانات التي أصدرتها مؤخرا بعض دول المرفق ٢ والتي تعرب فيها عن اعتزامها اتخاذ خطوات باتجاه التصديق على المعاهدة، ونعرب عن الأمل في أن تُترجم تلك الإعلانات إلى إجراءات ملموسة قريبا. وتناشد مجموعة ريو جميع دول المرفق ٢ التي لم تصدق على المعاهدة حتى الآن إلى القيام بذلك على سبيل الأولوية وباعتباره دليلا على إرادتها السياسية والتزامها بالسلام والأمن الدوليين.

وينبغي أيضا أن تكون الإزالة الكاملة للأسلحة الكيميائية والبيولوجية أولوية في مجال نزع السلاح، حيث أن هذه الأسلحة أسلحة دمار شامل، شأنها في ذلك شأن الأسلحة النووية تماما. وتؤكد مجموعة ريو على أن أيا من أعضائها لا يمتلك أسلحة من هذا القبيل وعلى أنهم ملتزمون جميعا التزاما تاما بالمحافظة على ذلك الوضع.

تعلق مجموعة ريو أهمية كبيرة على عالمية الانضمام إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وإلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة اللتان تحظيان بتأييد دولي واسع.

تؤكد المجموعة أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه يمثل أحد المشاكل التي تؤثر تأثيرا عميقا على كثير من البلدان وتسبب العديد من الوفيات سنويا، وتمتص كمية كبيرة من الموارد التي يمكن استخدامها لأغراض التنمية.

وفي ذلك السياق، تولي مجموعة ريو أهمية كبيرة لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع

جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي هو صك أساسي ذو أهمية عالمية.

وفي ذلك الصدد، ترحب المجموعة بعقد الاجتماع الرابع، الذي تعقده الدول مرة كل سنتين، في نيويورك في تموز/يوليه الماضي برئاسة السفير بابلو ماسيدو ممثل المكسيك، بما في ذلك اعتماد الوثيقة الختامية. ونشدد على أهمية مواصلة العمل لتنفيذ برنامج العمل والتوصيات التي اعتمدها الاجتماع الذي تعقده الدول الأطراف مرة كل سنتين.

تود الجماعة أن تؤكد من جديد التزامها باحترام الصكوك المعتمدة بالفعل في هذا المجال، ونؤكد أيضا أنه يجب علينا أن نواصل الجهود المتعددة الأطراف في إطار برنامج العمل، كي نحرز تقدما نحو اعتماد الصكوك الملزمة قانونا بشأن وضع العلامات على الأسلحة الصغيرة واقتفاء أثرها، وكذلك السمسرة غير المشروعة.

تود مجموعة ريو أن تنوه بعقد الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة، التي عقدت في نيويورك في الفترة ١٢-٢٣ تموز/يوليه، وفقا للقرار ٤٨/٦٤، بما في ذلك المناقشات التي تم عقدها بقيادة السفير روبرتو غارسيا موريتان ممثل الأرجنتين. وفي ذلك السياق، فإننا ندعو الدول إلى العمل بطريقة شفافة وتدريجية وغير تمييزية، وعلى أساس التوصل إلى توافق في الآراء لإعداد معاهدة متوازنة وفعالة لتجارة الأسلحة.

لا تزال مسألة الألغام المضادة للأفراد مهمة للغاية بالنسبة للمجتمع الدولي. وترحب مجموعة ريو بانتهاء نيكاراغوا من أنشطة إزالة الألغام فيها، وكذلك بإعلان الاعتراف بأمريكا الوسطى منطقة خالية من الألغام المضادة للأفراد.

تدرك المجموعة قيمة المساعدة التي تقدمها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. ونشدد على أهمية التعاون من أجل إزالة الألغام ومساعدة الضحايا، ونأمل أن تستمر النجاحات التي تحققت في السنوات الأخيرة.

تؤيد مجموعة ريو الجهود الدولية الرامية إلى الحد من المعاناة التي تسببها الذخائر العنقودية واستخدامها ضد السكان المدنيين، في انتهاك واضح للقانون الإنساني الدولي.

تعتبر المجموعة أن تدابير بناء الثقة هي أداة هامة لتحقيق السلام والأمن الدوليين نظرا لأنها تكمل الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وسيساعد تنفيذها وتوطيدها في التغلب على الريبة ومنع نشوب الصراعات. وهي آلية فعالة للتشجيع على مزيد من الشفافية والتعاون في مجال الدفاع وفي الوقت نفسه التشجيع على تحقيق التكامل الأمني والسياسي والاقتصادي والثقافي.

اتخذت منطقتنا خطوات هامة نحو تنفيذ تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. وفي ذلك الصدد، تؤكد مجموعة ريو الحاجة إلى تعزيز تدابير بناء الثقة وتحسينها وتوسيع نطاقها على جميع المستويات. وفي ذلك السياق، نود أن نذكّر بقرارات الجمعية العامة ٩٢/٥٩ و٨٢/٦٠ و ٧٩/٦١ و ٥٧/٦٣، التي اتخذت كلها بتوافق الآراء.

لا تزال الشفافية في مجال التسلح عنصرا هاما في تدابير بناء الثقة. ومجموعة ريو، التي تدعو إلى تطبيق سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، تولي اهتماما خاصا للاستعراض الدوري للسجل.

تؤكد المجموعة أهمية العمل الذي يقوم به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فضلا عن المساعدة التي يقدمها لبلدان المنطقة من أجل تطبيق تدابير نزع السلاح في مختلف المجالات.

وفي ذلك الصدد، ترحب المجموعة بالاجتماع الإقليمي بشأن تنفيذ برنامج العمل لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وحلقة العمل الإقليمية بشأن الشفافية في مجال الأسلحة التقليدية لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اللذين تم عقدهما في ليما ببيرو في الفترة ١-٤ آذار/مارس.

إن مجموعة ريو إذ تضع في اعتبارها التحديات الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي في مجال التنمية والقضاء على الفقر واستئصال الأمراض التي تؤثر على الإنسانية، فإنها ترى أن استخدام الموارد لتغطية النفقات العسكرية العالمية يمكن أن يفيد الإنسانية إذا كانت الموارد يتم استخدامها بدلا من ذلك لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

تعتقد المجموعة أنه من أجل إحراز تقدم كبير في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، فنحن بحاجة إلى توفر الإرادة السياسية ليس لدى بعض أو أغلبية الدول فحسب، ولكن لدى كل دولة أيضا. ومن واجب جميع الحكومات كفالة توفير الأمن والسلام لمواطنيها. إن نزع السلاح العام الكامل هدف يتطلب اهتمام المجتمع الدولي، في ضوء الآثار المدمرة المحتملة لتجاهله أو تأجيله.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل المضي قدما، أرجو من الوفود أن تقصر بياناتها على مدة أقصاها ١٠ دقائق للمتكلمين بصفتهم الوطنية، و ١٥ دقيقة للمتكلمين باسم المجموعات الإقليمية. وفي الوقت نفسه، أرجو من الفنيين ضبط آلية التوقيت، لأنها على ما يبدو لا تعمل اليوم.

السيد وولف (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): باسم الوفد الجامايكي، أود أن أعرب عن تهانيّ بانتخابكم رئيسا للجنة الأولى خلال هذه الدورة. وأود أن أؤكد لكم تعاون وفد بلدي الكامل معكم ومع أعضاء المكتب الآخرين.

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على سلفكم، السفير خوسيه لويس كانسيلا ممثل أوروغواي، الذي ترأس أعمال هذه اللجنة باقتدار وعلى مستوى عال من الكفاءة المهنية خلال الدورة الرابعة والستين.

تؤيد جامايكا البيانات التي أدلت بها إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وهايتي، باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، وشيلي بالنيابة عن مجموعة ريو. وأود أن أضيف الملاحظات الموجزة التالية بصفتي الوطنية.

لا يزال بقاء الإنسان يتسم بتوازن هش على حافة الدمار نظرا لاستمرار وجود الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. ولا تزال هذه الأسلحة تحتل الصدارة في الاستراتيجيات الدفاعية للدول الحائزة لها على الرغم من أن التاريخ أثبت لنا أن استمرار وجودها يولد مناخا من الخوف وعدم الثقة وانعدام الأمن بدلا من خلق حالة من السلامة والأمن.

من وجهة نظر جامايكا، ليس هناك بديل سوى القضاء التام على الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى بطريقة قابلة للتحقق. ونحن نرحب بالزخم نحو الإزالة التامة للأسلحة النووية الذي بدأ في العام الماضي، واستمر على قدم وساق منذ بداية السنة.

شهد نيسان/أبريل ٢٠١٠ التوقيع على المعاهدة الجديدة بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، الأمر الذي سيؤدي إلى تحقيق خفض ملموس ويمكن التحقق منه في أكبر ترسانتين للأسلحة النووية في العالم. ونحن نثني على كلا الطرفين لاتخاذ هذه الخطوة الجريئة، ونحث على التصديق على المعاهدة وتنفيذها بأسرع وقت ممكن.

وفي أيار/مايو ٢٠١٠، توصلت الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى اتفاق بتوافق الآراء حول مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات، من بينها خطة عمل لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ونرى في هذه النتيجة الإيجابية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ مؤشراً لالتزامنا بتحقيق هدف الإزالة التامة للأسلحة النووية.

ونرى أيضاً أن عقد الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح والمضي بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف قدماً يشكل عنصراً هاماً في تنشيط هذه الهيئة التي باتت أقرب إلى الخمول. واستمرار تجاهل الولاية الأساسية لمؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض على معاهدات نزع السلاح لم يعد خياراً مقبولاً. وقد أوضحت الدول الأعضاء من جميع المناطق ذلك بجلاء. وركود المؤتمر لا يخدم إلا مصالح أولئك الذين يسعون إلى إشاعة الخراب والدمار في البشرية بتفجير قنبلة نووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل. ونحث عضوية المؤتمر على التحلي بروح التوافق والمرونة اللازمة من أجل دفع العملية إلى الأمام. ونتطلع إلى أن يكون عام ٢٠١١ وما بعده سنوات مثمرة بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح.

إن التوجه الإيجابي في مجال نزع السلاح النووي يتناقض مع كون معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل حيز النفاذ بعد؛ وخطر الإرهاب النووي ما زال جزءاً من وجودنا اليومي؛ وهناك شواغل لم تسوّ حيال الأنشطة النووية لبعض الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار؛ كما أن المؤتمر ما زال في حالة من الخلل الوظيفي. والتزاماتنا التي كثيراً ما نتكلم عنها بشأن عالم يتمتع بالسلامة والأمان يجب الآن أن يدعمها عمل ملموس لبلوغ هدف عالم خال من الأسلحة النووية.

ونحن، كدولة طرف في معاهدة عدم الانتشار، فإننا نواصل دعمنا للركائز الثلاث جميعها، أي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وندعو جميع الدول التي تعكف على تطوير الطاقة النووية على الامتثال الكامل لأحكام التحقق والرصد والضمانات المنبثقة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية. فالامتثال للأحكام ذات الصلة للوكالة ضرورة مطلقة لضمان سلامة معاهدة عدم الانتشار، فضلاً عن منع وقوع الحوادث النووية التي قد تكون لها آثار ضارة بالبيئة وصحة الإنسان.

وما فتئت جامايكا تشعر بالقلق حيال استمرار نقل النفايات النووية وغيرها من النفايات الخطرة عبر مياه البحر الكاريبي. فالبحر الكاريبي أساس الحياة والاستدامة الاقتصادية لمنطقة الكاريبي. وعليه، فإن أي حادث أو هجوم إرهابي ضد أي سفينة تحمل نفايات سيتمخض عن ضرر فادح لأرواح سكان المنطقة وموارد رزقهم. وهذا التهديد المستمر لوجودنا غير مقبول تماماً، وما زلنا ندعو إلى إيجاد بديل أصلح.

في ١ آب/أغسطس ٢٠١٠، دخلت اتفاقية الذخائر العنقودية حيز النفاذ. ونحن ندعم أهداف الاتفاقية المتمثلة في وضع حد للآثار العشوائية لهذه الأسلحة، لا سيما على السكان المدنيين. ودخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ دليل ملموس على استعداد المجتمع الدولي لأن يعمل من أجل أفضل مصالح شعوب العالم والمضي بجدول أعمال نزع السلاح قدماً. ولئن كانت جامايكا لم تصدق على الاتفاقية بعد، فإننا نأمل أن نتبوأ مكاننا كدولة طرف في المستقبل القريب جداً.

إن الأرقام من معهد ستكهولم لبحوث السلام الدولي لعام ٢٠٠٩ تشير إلى أن ١٠ بلدان فقط استأثرت

بأكثر من ١,٥ تريليون دولار من الإنفاق العسكري. وبينما نقر بحق جميع الدول في الدفاع عن النفس، فإننا نرى بكل احترام أن إعادة توجيه أنصبة كبيرة من النفقات العسكرية إلى المسائل والأولويات الإنمائية سيكون له أثر أكبر بكثير على السلام والأمن الدوليين على المدى الطويل.

وبالنسبة لجامايكا وشريكاتها في الجماعة الكاريبية، فإن آفة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ما زالت تشكل تحدياً خطيراً لآفاق النمو والتنمية الطويلة الأمد في المنطقة. والتحديات الهائلة للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية التي تشكلها الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يجب أن يواجهها المجتمع الدولي بحزم أيضاً، نظراً للعراقيل التي تمثلها لبلوغنا الأهداف الإنمائية للألفية.

وما فتئت جامايكا تؤكد على أهمية برنامج عمل عام ٢٠٠١ لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من جميع جوانبه باعتباره الآلية المتعددة الأطراف الأساسية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والذخائر. ويسرنا أن نكون ممن شاركوا في المناقشات المثمرة والنتائج الناجحة للاجتماع الرابع من الاجتماعات التي تعقد مرة كل عامين للدول الأطراف في برنامج العمل، والذي عقد في حزيران/يونيه. وسنبقى ملتزمين بتنفيذه بالكامل. وبالإضافة إلى ذلك، نرى أنه من الأهمية بمكان بالنسبة للجهود التي تبذل في المستقبل من أجل القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أن ينشأ صك ملزم قانوناً لوسم وتعقب تلك الأسلحة وأن تدرج الذخائر ضمن برنامج العمل.

وترحب جامايكا ببدء المناقشات بشأن المسائل الموضوعية، وهو ما يمهد السبيل في نهاية المطاف إلى إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة. وجامايكا ملتزمة بتحقيق معاهدة قوية وفعالة لتجارة الأسلحة تشمل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها.

إن تحقيق تسوية لقضية الشرق الأوسط تفضي إلى فلسطين وإسرائيل تعيشان جنباً إلى جنب كجيران، داخل حدود متلاصقة، هو عنصر أساسي لتحقيق السلام والأمن الدوليين. ونثني على جهود حكومة الولايات المتحدة التي أدت إلى استئناف المفاوضات بين المفاوضين الفلسطينيين والإسرائيليين في أوائل العام الحالي. ونحث الجانبين على كفالة ألا يحل اليأس محل هذا الأمل الذي تجدد.

وريثما يتم التوصل إلى حل نهائي للنزاع، نعتقد أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط سيكون أحد الإجراءات الهامة لبناء الثقة. ونعرب عن دعمنا الكامل لعقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وندعو كل الأطراف في المنطقة إلى أن تعمل حثيثاً صوب تحقيق هذا الهدف.

وختاماً، فإن المهمة التي تنتظرنا شاقة؛ إلا أن الفشل ليس خياراً مقبولاً. وعلينا واجب أخلاقي حتى نوفر لأجيال المستقبل بيئة دولية آمنة ومأمونة. ونحن ملتزمون بأداء دورنا في بلوغ هذه الأهداف.

السيد فام فينه كوانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد فييت نام، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. كما نهنئ بحرارة أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. ووفدي يؤيد تماماً البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا، باسم حركة عدم الانحياز، وممثل ميانمار، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ونود أن ندلي بالملاحظات الإضافية التالية.

لقد بدأنا دورة عام ٢٠١٠ بخليط من التفاؤل والانتكاسات في ميدان نزع السلاح. فإلى جانب البوادر الإيجابية، مثل التوقيع في نيسان/أبريل على المعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن إجراءات مواصلة تخفيض وتحديد الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والختام الناجح في أيار/مايو لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، ما زلنا نواجه بطء التقدم في مجال نزع السلاح النووي، واستمرار الجمود في مؤتمر نزع السلاح والطريق المسدود في هيئة نزع السلاح.

وحيث أن نزع السلاح قضية عالمية لا يمكن أن تحل أحادياً أو ثنائياً، فإن العمل العالمي وحده هو الذي يمكن أن يساعد على حلها بالقطع. وفييت نام تؤيد بقوة تعددية الأطراف والدور المركزي للأمم المتحدة في ذلك المسعى. ونرحب بنتائج الاجتماع الرفيع المستوى لتنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف، الذي عقده الأمين العام قبيل بدء هذه الدورة.

مضت ثلاثون عاما بعد الحرب الباردة، ولا يزال المجتمع الدولي مهددا بوجود أكثر من ٢٠ ٠٠٠ رأس نووي تنشر وتخزن في العديد من أنحاء العالم. وبالنظر إلى العواقب الكارثية الاستثنائية على البشرية لتلك الأسلحة المرعبة، فإن الضمانة المطلقة الوحيدة إزاء الحرب النووية هي الإزالة الكاملة لتلك الأسلحة. وقد حان الوقت الآن لنا جميعا لنبدي تصميما قويا وإرادة سياسية لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في نزع السلاح العام والكامل.

ويدعم بلدي جميع المبادرات الرامية إلى عالم خال من الأسلحة النووية، بما فيها تلك الصادرة عن حركة عدم الانحياز، والأمين العام في اقتراحه المكون من خمس نقاط، ومؤتمر قمة مجلس الأمن بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح ومؤتمر قمة الأمن النووي المعقود في أيلول/سبتمبر الماضي (انظر الوثيقة S/PV.6191 الصفحة ١٠) في نيسان/أبريل. ونرحب بالتوقيع مؤخرا على اتفاق ستارت الجديد بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية ونتطلع إلى التصديق العاجل عليه.

ويؤكد وفدي بوجه خاص على ضرورة عقد مؤتمر دولي لتحديد السبل والوسائل الفعالة لإزالة الأسلحة النووية على نحو تام وفي إطار زمني محدد، والحاجة لوضع صك عالمي غير مشروط وملزم قانونا بشأن الضمانات الأمنية السلبية وغير ذلك من القضايا الهامة الأخرى لضمان عالم خال من الأسلحة النووية.

وفييت نام من جانبها تعمل بشدة مع جميع الدول الأعضاء لتحقيق القضية النبيلة المتمثلة في استدامة السلم والأمن على الصعيد العالمي. واستنادا إلى سياستها المتسقة للسعي من أجل السلام ومعارضة سباق التسلح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل بجميع أنواعها، تتبع فييت نام بإصرار موقفها المبدئي الثابت لدعم نزع السلاح العام والكامل مع إيلاء الأهمية القصوى لنزع السلاح النووي. وبهذه الروح انضم البلد إلى الصكوك الدولية الرئيسية لتحديد الأسلحة مثل معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية وامتثلنا تماما لجميع التزاماتها.

ويرى وفدي أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل عظم الظهر لأنظمة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار ويرحب بالنتائج الجيدة لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي اعتمد ٦٤ إجراء عمليا. وخطط العمل الواعدة تلك بشأن الركائز الرئيسية الثلاث، بالتحديد، نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية والحق غير القابل للتصرف في الاستخدام السلمي

للطاقة النووية، يجب تنفيذها كاملة وبدون انتقاء. ولهذا الغرض اقترح رئيس فييت نام عقد مؤتمر دولي بشأن استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية أثناء مؤتمر قمة مجلس الأمن بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح في أيلول/سبتمبر الماضي (انظر الوثيقة S/PV.6191، صفحة ١٣).

ويولي وفدي أهمية قصوى لتعزيز آلية نزع السلاح مع اللجنة الأولى كعنصر أساسي. ونؤكد من جديد دعمنا لتنشيط عمل هيئة نزع السلاح بوصفها الهيئة المتخصصة والتداولية الوحيدة من أجل إجراء مداولات معمقة بشأن مسائل نزع السلاح المحددة ومؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح.

من المؤسف ألا تتوصل هيئة نزع السلاح إلى اتفاق بشأن قضاياها الموضوعية وألا يزال مؤتمر نزع السلاح غير قادر على الاتفاق بشأن برنامج عمله. وفي هذا الصدد يثني وفدي كثيرا على مبادرة الأمين العام بعقد الاجتماع الرفيع المستوى في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بغية تنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح من أجل تمكينه من أداء ولايته للتفاوض على نزع السلاح المتعدد الأطراف والملزم قانونا بشأن المسائل الرئيسية الأربع: نزع السلاح النووي والضمانات الأمنية السلبية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

ويرى بلدي أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية حاليا قد أسهمت كثيرا نحو تعزيز نظم نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية على المستويين الإقليمي والدولي. وأكد الاجتماع الرابع والثلاثون لوزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا الذي عقد في هانوي في الفترة من ١٩ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٠ على أهمية المحافظة على جنوب شرق آسيا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية وخالية من جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى على نحو ما يجسده ميثاق أمم جنوب شرق آسيا ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

وتعمل فييت نام باجتهاد مع بقية بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا لاستدامة السلم والأمن في منطقة جنوب شرق آسيا وفي أنحاء العالم. وفي ذلك السياق، نناشد جميع الدول الحائزة على أسلحة نووية أن تصدق في أسرع وقت ممكن على البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا بغية إظهار التزامها الجاد تجاه الهدف الرامي إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونقدر كثيرا المؤتمر الثاني الذي عقد في نيسان/أبريل للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من السلاح النووي والموقعة عليها ونرحب بجميع الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من السلاح النووي في جميع أنحاء العالم، ولا سيما الشرق الأوسط.

وفي الختام، أود أن أكرر أن فييت نام كدولة محبة للسلام ستبذل ما في وسعها ولن تدخر جهدا في السعي إلى الهدف المتعلق بنزع السلاح الكامل واستدامة الأمن والسلم الدوليين.

السيد قرمان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين وأهنئ السيد الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين على الانتخاب الذي استحققتموه بجدارة. ونحن على ثقة بأن اللجنة الأولى ستكمل مداولاتها بنجاح تحت قيادتكم المقتدرة. وحتى أبقى في الحد الزمني المخصص لي، سألقي نسخة موجزة من بياني الكامل الذي وزعته الأمانة العامة.

تولي تركيا أهمية قصوى لنزع السلاح العالمي الشامل ولا تزال تدعم جميع الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين عن طريق تحديد الأسلحة وعدم

الانتشار ونزع السلاح. ونريد للأمم المتحدة أن تؤدي دورا أكثر فعالية ونفوذا في هذا المجال.

وتتشاطر تركيا الرؤية المتمثلة في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وتدعم العمل نحو ذلك الهدف في الإطار الذي أنشأته معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وذلك إطار جيد التوازن يقوم على ثلاث ركائز متكاملة ومتداعمة وهي بالتحديد، نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية واستخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية. وتعتقد تركيا أن التعامل العادل والمتوازن مع تلك الركائز الثلاث سيعزز نزاهة ومصداقية نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ويسعدنا أن مؤتمر عام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد تمكن من اعتماد وثيقة ختامية بتوافق الآراء، تتضمن توصيات بعيدة المدى للعمل الملموس الرامي إلى إحراز التقدم صوب عالم خال من الأسلحة النووية. والآن حان الوقت لمتابعة تنفيذ التزاماتنا المشتركة. في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ شارك وزير الخارجية السيد دافودوغلو في اجتماع رفيع المستوى في نيويورك مع مشاركة عدد من البلدان المتقاربة الآراء الملتزمة بتحقيق نتائج توافق الآراء للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. وينتمي المشاركون في الاجتماع إلى مختلف المشارب من حيث الجغرافيا والثقافة والأحلاف، إلا أنهم يتقاسمون نفس الرؤية، وهي رؤية عالم خال من الأسلحة النووية. ونغتنم هذه الفرصة لدعوة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى أن تنضم إلينا لجعل هذه الرؤية واقعا.

نحن نقر بالنظام الدولي لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتباره أداة أساسية في الجهود العالمية لعدم الانتشار. وفي هذا السياق، تدرك تركيا الحاجة إلى المزيد من تعزيز وتعميم سلطات الوكالة في التحقق. ونرى أن الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية معيار تحقق لا غنى عنه. ونعتقد أن تعزيز نظام الضمانات للوكالة وتعزيز دورها في تعزيز الاستخدام المأمون والآمن والسلمي للطاقة النووية ضروري أيضا لاستدامة نظام عدم الانتشار على المدى الطويل.

ونعتقد اعتقادا راسخا، كما تنص معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بأن الدول التي تمتثل امتثالا كاملا لالتزاماتها بموجب الضمانات ينبغي أن يتوفر لها الوصول دون عائق إلى التكنولوجيا النووية المدنية. ونرى أن ذلك إنما سيساهم في زيادة تعزيز وتعميم نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبعد قولي هذا، لا بد أيضا من أن نكفل اتخاذ كل الخطوات المطلوبة كي لا يحدث تحويل للبرامج النووية من الاستخدامات السلمية إلى العسكرية.

ونولي أيضا أهمية كبرى لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن. كانت تركيا مشاركا فاعلا في مؤتمرات المادة ١٤ التي تستهدف تيسير بدء سريان المعاهدة وتحملت مسؤولية أساسية في إطار نظامها للتحقق عن طريق استضافة المحطة الزلزالية الرئيسية في إطار نظام الرصد الدولي. وسنواصل بذل كل جهد للإسهام في بدء سريان المعاهدة في أقرب وقت، في الوقت الذي ندعم فيه أيضا منظمة المعاهدة فنيا وماليا.

إن إيماننا الراسخ، في هذا العصر، هو أن الأسلحة النووية أو أية أسلحة أخرى من أسلحة الدمار الشامل لا يمكن أن توفر أمنا إضافيا لأي بلد. بل على العكس، فإن امتلاك هذه الأسلحة والسعي لامتلاكها يقوض كل الخطوات الجدية التي تتخذ لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها والتي يمكن التحقق منها بصورة فعالة، خاصة في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، نرحب بتأييد المؤتمر الاستعراضي

لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ بتوافق الآراء لعقد مؤتمر في عام ٢٠١٢، تحضره جميع دول الشرق الأوسط، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

ونتطلع إلى التسوية السلمية لمسائل عدم الانتشار الحالية ذات الاهتمام المشترك للمجتمع الدولي. ومن هذا المنطلق، نولي أهمية لنزع السلاح النووي لشبه الجزيرة الكورية وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى العودة على الفور وبدون شروط إلى المحادثات السداسية. وتأمل تركيا أن تتخلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن أسلحتها النووية وتعود فورا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير نووية.

كما نرى أيضا أنه من المهم تسوية المسائل الباقية المتعلقة ببرنامج إيران النووي عبر الوسائل السلمية والدبلوماسية دون مزيد من التأخير. وستواصل تركيا، كجار لإيران، دعم وتيسير العملية الدبلوماسية بشأن هذه المسألة.

وفي ما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح، نحن نؤيد تنشيط أعمال المؤتمر لاستئناف دوره باعتباره المنتدى التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح. وينبغي معالجة العديد من العقبات التي تعترض العمل الموضوعي للمؤتمر بأسلوب بناء عن طريق إشراك الأطراف بغية تخفيف الشواغل المشروعة. وينبغي تفعيل رغبتنا المشتركة لتنشيط المؤتمر حتى يتسنى الاتفاق على برنامج عمل في أسرع وقت ممكن. إن مبادرات المسار الثاني أو التجمعات الجديدة حيث لا يسمح بمشاركة جميع الأطراف المعنية ستفشل في تحقيق النتائج المرجوة.

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية عنصران مهمان أيضا من عناصر النظام العالمي لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ونحن نؤيد بنشاط الجهود الرامية إلى تعزيز تنفيذ هذين الصكين في البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط والمناطق المتاخمة.

وما برحت تركيا أيضا تؤيد عمل اللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي يكمل الجهود الدولية المبذولة لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. كذلك نعتبر المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار مشروعا يكمل الآليات الدولية القائمة حاليا. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، شاركت تركيا في قمة الأمن النووي التي عقدت في واشنطن، العاصمة، والتي أفضت إلى إعادة تأكيد الالتزامات بتعزيز الأمن النووي والحد من خطر الإرهاب النووي من خلال العمل الوطني والتعاون الدولي الفعالين.

إن انتشار الأسلحة التقليدية يشكل مصدرا آخر من مصادر القلق لتركيا. وفي هذا الصدد، تبقى تركيا ملتزمة بالتنفيذ الفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ومواصلة تعزيزه، وتواصل تأييد إبرام معاهدة للتجارة في الأسلحة تنشئ معايير موحدة للتجارة الدولية في الأسلحة التقليدية.

الأمر الآخر الذي يدعو إلى القلق في مجال الأسلحة التقليدية هو آفة الألغام المضادة للأفراد. إن تركيا، بوصفها دولة طرفا في اتفاقية أوتاوا لحظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام منذ عام ٢٠٠٤، تؤيد بالكامل الجهود الهادفة إلى تطبيق المعاهدة عالميا ورؤية عالم خال من الألغام المضادة للأفراد. نحن نواصل عملية تدمير مخزوننا من الألغام المضادة للأفراد في المرفق التركي للتخلص من الذخائر بعناية وحرص فائقين. وأغتنم هذه الفرصة لأوجه نداء إلى الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن تفعل ذلك.

وتتشاطر تركيا أيضا الشواغل الإنسانية وراء الجهود الدولية للحد من استخدام الذخائر العنقودية كما أنها شاركت في عملية أوسلو بشأن هذه الذخائر. ونشارك بنشاط في العمل الجاري لاجتماعات فريق الخبراء الحكوميين بشأن الذخائر العنقودية في سياق الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة.

كان عام ٢٠١٠ عاما نشطا ومثمرا في ما يتعلق بقضايا نزع السلاح والحد من الأسلحة. ونحن مقتنعون بأن المناخ الدولي الحالي والمد الجديد للتعددية موات لتحقيق مزيد من التقدم. ونحن على استعداد للحفاظ على هذا الزخم الإيجابي والاستفادة منه. ونأمل مخلصين أن تساهم مداولات اللجنة الأولى في هذا الزخم. وأود أن أختتم بأن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعم وفدنا وتعاونه الكاملين من أجل إنجاح هذه الدورة.

السيد وونا مونغ لوين (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن آخذ الكلمة باسم الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ألا وهي إندونيسيا، وبروني دار السلام، وتايلند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسنغافورة، والفلبين، وفييت نام، وكمبوديا، وماليزيا، وبلدي، ميانمار.

أود، بادئ ذي بدء، أن أهنئكم، سيدي على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. وأنا على ثقة بأن خبرتكم الواسعة ومهاراتكم الدبلوماسية ستؤدي إلى إنجاح مداولاتنا. وأتوجه أيضا بالتهنئة لأعضاء المكتب الآخرين. وأؤكد لكم، سيدي، تعاوننا ودعمنا الكاملين في الاضطلاع بالعمل المهم الذي ينتظرنا.

وتضطلع رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بفضل تطورها المستمر، وموقعها الجغرافي الاستراتيجي وقيمها ذات التوجه السلمي، بدور محوري في صون السلم والاستقرار في منطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ. ونعتقد أنها ستسهم في السلم والأمن الدوليين. ونؤيد بقوة جميع الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف نزع السلاح العام والكامل ونشارك فيها بنشاط. وننتهج سياسة تكثيف التعاون والتنسيق على المستويين الإقليمي والدولي من أجل التصدي بفعالية لتحديات عصرنا.

وفي مؤتمر قمة آسيان السادس عشر المعقود في هانوي بفيتنام في يومي ٨ و ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠، نوه رؤساء الدول والحكومة بالرابطة، مع الرضا، بالتقدم الكبير المحرز في تنفيذ خطة الجماعة السياسية والأمنية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا التي تتوخى ثلاثة عناصر رئيسية، هي: جماعة تشترك في مجموعة من القيم والأعراف المستندة إلى القوانين؛ ومنطقة متماسكة ومسالمة ومستقرة ومثابرة تتشارك مسؤولية المحافظة على أمنها الشامل؛ ومنطقة تتسم بالحيوية والانفتاح على الخارج في عالم يزداد تكاملاً وتعاضداً.

ومن بين الأدوات والآليات القائمة المتاحة لتنفيذ خطة الجماعة تعتبر معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا هي مدونة السلوك الرئيسية التي تحكم العلاقات بين الدول في المنطقة. وفي ذلك الصدد، رحب وزراء خارجية دول الرابطة في البيان المشترك الصادر عن اجتماعهم الثالث والأربعين المعقود في يومي ١٩ و٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٠ في هانوي، فييت نام، بانضمام كندا وتركيا إلى معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا بوصف ذلك دليلاً قوياً على التزامهما بتعزيز التعاون مع الرابطة وبالسلم والأمن في المنطقة.

وتدعم الرابطة ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وتعيد التأكيد على حق كل دولة من دول الرابطة في التمتع بكيانها الوطني بعيداً عن أي تدخل خارجي أو تآمر

أو إكراه. كما تنوه الرابطة بالاتفاقات الدولية التي نصت على حق جميع الدول في المحافظة على سلامة أراضيها.

ويظل نزع السلاح النووي في صدارة أولويات جدول أعمال نزع السلاح للدول الأعضاء في الرابطة. ومن أهداف الرابطة التي ينص عليها ميثاقها المحافظة على منطقة جنوب شرق آسيا خالية من الأسلحة النووية ومن كل أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

وفي هذا الصدد، ترحب الرابطة بالتوقيع على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الإستراتيجية والحد منها المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي. كما ترحب الرابطة بالوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، (انظر NPT/CONF.2010/50) وتدعو إلى تنفيذ خطة عملها تنفيذاً كاملاً. ونعرب عن خالص تقديرنا للإسهامات المهمة التي قدمتها الفلبين بوصفها رئيساً للمؤتمر الاستعراضي للمعاهدة عام ٢٠١٠.

وتجدد الرابطة التأكيد على أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي الصك الرئيسي الذي يمنع إجراء جميع التجارب النووية على ظهر الأرض ويسهم في وقف تحديث الأسلحة النووية الموجودة حالياً ويمنع صنع رؤوس نووية جديدة وأنظمة إيصالها. ومع الترحيب بالقرارات الإيجابية التي اتخذتها الدول الحائزة لأسلحة نووية، نجدد مجدداً دعوة جميع الدول إلى التعجيل بالتوقيع على المعاهدة والتصديق عليها، وبخاصة الدول التي لا بد من تصديقها لتدخل المعاهدة حيز النفاذ. وفي هذا الصدد، نثني على اعتزام الولايات المتحدة وإندونيسيا التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها، وندعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة إلى أن تفعل ذلك.

وتسهم الدول الأعضاء في الرابطة في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار في إطار عمل اللجنة الأولى. ونحن على اقتناع بأن استمرار وجود الأسلحة النووية يشكل تهديداً للبشرية وأن استخدامها ستكون له تداعيات كارثية على جميع الأحياء على ظهر الأرض. لذلك فإن الوسيلة الوحيدة لاتقاء وقوع كارثة نووية هي القضاء التام على الأسلحة النووية. وقد قضت بالإجماع محكمة العدل الدولية في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦، بوجود إلزام بالسعي بإخلاص لإجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي، بكل جوانبه، في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. ولأجل تلك الغاية، سيذكرنا وفد ماليزيا مرة أخرى بهذا الواجب المهم هذا العام بتقديمه مشروع القانون (A/C.1/65/L.50) المعنون ”متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن قانونية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها“.

وستقوم ميانمار في هذه الدورة بتقديم مشروع قرار بشأن نزع السلاح النووي. ونعتقد أن مجرد وجود الأسلحة النووية، في ظل عدم وجود نظم قانونية تحظر هذه الأسلحة حظراً تاماً، يشكل أكبر تهديد لبقاء الجنس البشري. وسيتضمن مشروع القرار عدداً من التدابير والخطوات الانتقالية التي يجب أن تتخذها الدول الحائزة لأسلحة نووية، فضلاً عن العديد من النهج المتعددة الأطراف التي من شأنها أن تفضي إلى القضاء التام على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد. وتتسم هذه التدابير والنهُج بأنها شاملة وعملية ويمكن تنفيذها إنْ توفرت الإرادة السياسية الصادقة لتخليص العالم من الأسلحة النووية.

ويعكس مشروعا القرارين هذان آراء الرابطة بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، ونأمل أن يحظيا بتأييد المجتمع الدولي عندما يحين أوان البت فيهما في اللجنة الأولى.

وتعتقد الرابطة اعتقاداً جازماً بأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية، المشكلة بموجب معاهدة تلاتيلولكو، ومعاهدة راروتونغا، ومعاهدة بانكوك، ومعاهدة بليندابا ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، بالإضافة إلى مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، تسهم بشكل كبير في تعزيز النظامين العالميين لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وقد جرى التأكيد على ذلك في مؤتمر الدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقِّعة عليها ومنغوليا المعقود في نيويورك مباشرة قبل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. علاوة على ذلك، في اجتماع اللجنة المعنية بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا في تموز/يوليه ٢٠١٠، أكدت الرابطة على أهمية تحسين التفاعل والتنسيق بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية. كما تشير الرابطة إلى أهمية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في الأقاليم التي لا توجد فيها، لا سيما الشرق الأوسط.

كما نشدد على القرار المهم المتخذ في الاجتماع الثالث والأربعين لوزراء خارجية دول الرابطة بشأن المحافظة على منطقة جنوب شرق آسيا خالية من الأسلحة النووية، بوسائل من بينها معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. وقد وافقت دول الرابطة على بذل المزيد من الجهود لكفالة التنفيذ الكامل والفعال للبرامج والأنشطة المختلفة الواردة في خطة العمل الرامية إلى تعزيز معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. وفي السياق نفسه، نواصل العمل مع الدول الحائزة لأسلحة نووية لحثها على الانضمام في أقرب وقت إلى بروتوكول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

وتشكل اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير هذه الأسلحة عاملاً رئيسياً في مكافحة أسلحة الدمار الشامل. ونحث الدول التي لم تنضم إلى الاتفاقيتين على أن تفعل ذلك في أقرب فرصة ممكنة.

وتعترف الرابطة بالحاجة الماسة إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وتعزيز التنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠١٠ المعني بذلك. وتجدد الرابطة دعوتها الدولَ والمنظمات التي تتوفر لديها القدرة إلى أن تزيد من تعزيز تعاونها مع الدول ومن مساعداتها لها في مجال بناء قدراتها الوطنية حتى تتمكن من تنفيذ برنامج العمل تنفيذاً فعالاً. وفي هذا الصدد نحيط علماً بتقرير الاجتماع الرابع الذي تعقده الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المعني بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المعقود في نيويورك في الفترة من ١٤ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

وتعتقد دول الرابطة أن أي مفاوضات محتملة بشأن مسألة التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة و/أو الأسلحة التقليدية يجب أن تأخذ في الحسبان مصالح واحتياجات جميع المناطق والمجموعات. لذلك تعمل الدول الأعضاء في الرابطة لتشجيع التوصل إلى نتائج تتماشى مع مبادئ وأهداف ميثاق الرابطة.

وتدرك رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) الآثار الإنسانية الضارة التي يسببها استخدام الذخائر العنقودية. وفي هذا الصدد، نحيط علما بدخول اتفاقية الذخائر العنقودية حيز النفاذ في ١ آب/أغسطس ٢٠١٠ ونرحب بعرض جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية استضافة الاجتماع الأول

للدول الأطراف في الاتفاقية في فينتيان خلال الفترة من ٩ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

والدول الأعضاء في آسيان تشعر بخيبة أمل كبيرة إزاء الانتكاسات وحالة الجمود المستمرة منذ سنوات طويلة في عمل مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح. ومن ثم، فإننا نرحب بالاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح والذي عقد في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ونعيد التأكيد على الدور الهام لمؤتمر نزع السلاح باعتباره الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الرئيسية بشأن نزع السلاح.

وتتشاطر الدول الأعضاء في آسيان الشعور بخيبة الأمل إزاء عدم تمكن مؤتمر نزع السلاح من الشروع في الأعمال الموضوعية المدرجة في جدول أعماله. وفي هذا الصدد، ندعو أعضاء مؤتمر نزع السلاح إلى اعتماد وتنفيذ برنامج عمل متوازن وشامل مبني على جدول أعماله ويتصدى، في جملة أمور، للقضايا المحورية وفقا للنظام الأساسي وبمراعاة الشواغل الأمنية لجميع الدول.

وتعيد الدول الأعضاء في آسيان التأكيد على أهمية مبدأي الشفافية والشمول في العملية التفاوضية بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. ونرى أن الوقت قد حان لكي ينظر مؤتمر نزع السلاح في مسألة توسيع نطاق عضويته، نظرا لأن آخر توسيع في عضويته جرى في عام ١٩٩٩. ونرحب بالدعوة إلى تعيين منسق خاص معني بتوسيع نطاق العضوية في المستقبل القريب.

وختاما، أود أن أبلغ اللجنة بأن رابطة أمم جنوب شرق آسيا حققت إنجازات كبيرة باتجاه إنشاء جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا بحلول عام ٢٠١٥ والتي ستكون جماعة متلاحمة سياسيا ومتكاملة اقتصاديا وتضطلع بمسؤولياتها الاجتماعية. ونعتقد أن استقرار الرابطة ورخائها سيسهمان في السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

السيد سوريتا (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): أضم صوتي إلى الكثيرين الذين أعربوا عن التهاني لكم، سيدي الرئيس. ويسرني شخصيا أن أراكم ترأسون اللجنة. وأتطلع إلى العمل معكم ومع أعضاء المكتب الآخرين وكذلك مع الوجوه المألوفة لموظفي الأمانة العامة الممتازين.

تعرب الفلبين عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والبيان الذي أدلى به ممثل ميانمار بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ولا سيما بخصوص النقاط التي أثارها البيانان والتي تمنحنا الأمل جميعا، وكذلك النقاط التي تخيب أحلامنا في نزع السلاح وتضعفها. ولن أكرر تلك النقاط، ولكنني أود فحسب إضافة آرائنا.

يشتمل الفرع المتعلق بالاستنتاجات والتوصيات لإجراءات المتابعة في الوثيقة الختامية (انظر NPT/CONF.2010/50 (Vol.I)) لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ على ٦٤ نقطة عمل وكذلك على تدابير محددة يتعين اتخاذها بخصوص قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط وبشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وإذا ما كان العالم جادا في إحراز تقدم ملموس في منع الانتشار النووي وإزالة الأسلحة النووية وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، فإنه يجب النظر بجدية في جميع تلك الخطوات ونقاط العمل.

والفلبين تولي أهمية خاصة للقضايا التالية في الوثيقة الختامية: وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها، وخاصة الإجراءات ٣ و ٥ و ٢١؛ وعالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ والتفاوض على اتفاقية للأسلحة

النووية؛ وتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، بعقد المؤتمر الدولي في عام ٢٠١٢ والاجتماع التحضيري له وتحديد بلد مضيف للمؤتمر وتعيين ميسر بالتشاور مع دول المنطقة؛ وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ وتنشيط مؤتمر نزع السلاح؛ والانتهاء من إعداد صك ملزم قانونا بشأن الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية؛ وتحقيق الانضمام العالمي إلى البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وبدء نفاذ اتفاقات الضمانات الشاملة للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار التي لم تنفذها بعد؛ وتسوية جميع حالات عدم الامتثال لالتزامات الضمانات بما يتفق تماما مع النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومع الالتزامات القانونية للدول الأعضاء؛ وتأمين المواد النووية في جميع الأوقات؛ وكفالة إمكانية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

بخصوص المناطق الخالية من الأسلحة النووية، تعتبر الفلبين هذه المناطق أمرا هاما لبلوغ هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشاره. وتقر الفلبين بالإسهامات التي تحققت بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بموجب معاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبليندابا وآسيا الوسطى ومركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية. كما تعتبر الفلبين إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط أمرا هاما وتأمل أن تشارك جميع دول المنطقة في المؤتمر الدولي المقرر عقده في عام ٢٠١٢.

بخصوص مؤتمر نزع السلاح، تقر الفلبين بأهمية وضرورة كسر الجمود الذي يعتري عمل المؤتمر منذ ١٤ عاما. وفي هذا الصدد، تشيد الفلبين بالأمين العام لتنظيمه الاجتماع الرفيع المستوى في ٢٤ أيلول/سبتمبر وتؤيد التوصيات الواردة في موجز الرئيس.

وفي هذا المنعطف، أود أن أعيد التأكيد على بعض النقاط التي أثارها وزير خارجيتنا في خطابه أمام الاجتماع الرفيع المستوى. وكانت النقطة الأولى أهمية عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، والتي يمكن أن تستعرض أساليب عمل المؤتمر من أجل تيسير بلورة النتائج المتفق عليها في الوقت المناسب والتوصل إلى تمييز بين توافق الآراء والإجماع في صنع القرارات. وكانت النقطة الثانية توسيع نطاق عضوية المؤتمر التي ينبغي ألا تظل قاصرة على البلدان الخمسة والستين الحاليين. وتمثلت النقطة الثالثة في أنه قبل عقد الدورة الاستثنائية الرابعة، يمكن إطلاق عملية غير رسمية تداني مؤتمر نزع السلاح بعد توسيع عضويته مستقبلا، وهو ما من شأنه السماح باستقاء الأفكار والخبرات على نطاق أوسع. وربما يتعين على أعضاء معينين في مؤتمر نزع السلاح قيادة المسيرة في إنشاء هذا المسار الموازي للمؤتمر. وكانت النقطة الرابعة أنه يجب على المؤتمر بدء العمل بشأن القضايا الحيوية مثل نزع السلاح النووي والمواد الانشطارية والضمانات الأمنية السلبية ومنع نشوب سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

والفلبين ما زالت تشعر بالقلق إزاء النقاط التالية بخصوص التطورات الأخرى التي تواجهنا هنا في اللجنة الأولى والتي سنعمل جميعا بشأنها. أولا، بخصوص انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بلا ضوابط، تشدد الفلبين على أهمية التنفيذ المبكر والكامل لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه لعام ٢٠٠١. وترحب الفلبين بالنتائج الإيجابية للاجتماع الرابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين وتتطلع إلى المشاركة في الاجتماع المفتوح باب العضوية للخبراء الحكوميين في أيار/مايو ٢٠١١.

ثانيا، تدرك الفلبين الآثار الإنسانية الضارة للألغام الأرضية والذخائر العنقودية على المدنيين الأبرياء. وعليه، فإننا نؤيد التنفيذ الكامل لاتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. والفلبين أيضا من الدول الموقعة على اتفاقية الذخائر العنقودية التي دخلت حيز النفاذ في أيلول/سبتمبر.

ثالثا، ترحب الفلبين بالنتيجة الناجحة للمؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ٢٠٠٦.

رابعا، تقر الفلبين بأهمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتدعو الدول إلى الوفاء بالمواعيد النهائية لتدميرها، كما مددها مؤتمر الدول الأطراف. وتدعو الفلبين كذلك الدول القليلة المتبقية التي ليست أطرافا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية إلى التوقيع والتصديق على الاتفاقية دون تأخير.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على الأهمية البالغة لهذه الدورة وعلى ضرورة المضي قدما. وأنتم، سيدي الرئيس، تحظون بدعمنا الكامل في تحقيق هذه الغاية.

السيد رامافولي (ليسوتو) (تكلم بالإنكليزية): أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. وأؤكد لكم دعم وفدي. كما أهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم.

أؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية وممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

تميزت الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة بحدوث تطورات مثيرة للاهتمام في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. إن مؤتمر الأطراف لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، والاجتماع الرابع من سلسلة الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه ليسا سوى قصتين من قصص النجاح للدورة. أما على الصعيد الثنائي، فقد شهدنا توقيع حكومتا الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية على معاهدة جديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها – إنها خطوة إيجابية وجديرة بالثناء.

على الرغم من تلك النجاحات لا يزال نزع السلاح وعدم الانتشار يمثلان تحديا عالميا، بل وتهديدا للسلم والأمن الدوليين. وتشمل تلك التحديات العالمية حيازة بعض الدول الأعضاء للأسلحة النووية، ورفض التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والاستمرار في عدم الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبقاء بعض الدول خارج معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأخيرا وليس آخرا، فإن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل حيز النفاذ بعد.

يأتي نزع السلاح وعدم الانتشار في صلب الأغراض من تأسيس الأمم المتحدة. ويجب علينا ألا ننسى أبدا أن الأمم المتحدة أنشئت أساسا لإنقاذ البشرية من ويلات الحرب. وتدل حيازة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل على أن عقولنا لم تتخلص حقا من فكر الحرب. إن الضمان الحقيقي الوحيد لتحقيق الأمن للبشرية هو قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وفي ظل تلك الخلفية، نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبقى وفية لالتزاماتها التي قطعتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من أجل تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. إننا نؤكد أن الشفافية أمر في غاية الأهمية في تنفيذ هذه الالتزامات.

إن مؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة لعام ٢٠١٠ أظهر بجلاء أن الحلول التوفيقية ممكنة عندما تعقد المفاوضات

بحسن نية. وآذن المؤتمر بالالتزام الواضح والإرادة السياسية للدول الأعضاء من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وبناء عليه، فإننا ندعو جميع الدول الأعضاء إلى الاشتراك في تنفيذ خطة العمل التي اعتمدت في ذلك المؤتمر الاستعراضي.

تمثل تعددية الأطراف أحد الركائز التي تقوم عليها الأمم المتحدة. وبالتالي، تكتسي المفاوضات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار بالغ الأهمية بالنسبة لنجاحنا. وقررت الجمعية العامة، بحكمتها المعهودة، إنشاء مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٧٨. وإن كان المؤتمر المنتدى الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف على معاهدات نزع السلاح، فإنه لا يجسد عضوية الأمم المتحدة. ومن أجل الاستمرار في الالتزام بتعددية الأطراف الحقيقية، يجب تعيين منسق خاص للنظر في إمكانية توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح بدون مزيد من التأخير. علاوة على ذلك، نأمل أن يوفر الحدث الرفيع المستوى الذي عقده الأمين العام بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح دفعة قوية لأعماله.

تكتسي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أهمية بالغة لتحقيق عالم من خال من الأسلحة النووية. إن إسهامه في نزع السلاح النووي واضح للجميع. ومن هذا المنطلق، تضمنت خطة عمل الأمين العام المؤلفة من خمس نقاط دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ في وقت مبكر. تؤيد ليسوتو البيان المشترك الذي اعتمدته الدول الأعضاء الأطراف في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الاجتماع الذي عقد على هامش الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، الذي نص، بين جملة أمور، على أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تسهم إسهاما مهما:

”بكبح تطوير الأسلحة النووية وتحسينها النوعي، وبإنهاء استحداث أنواع جديدة متطوّرة من الأسلحة النووية، وكذلك منع انتشار الأسلحة النووية من جميع جوانبه“.

نكرر الدعوة التي وجهها هذا الاجتماع للدول الواردة أسماؤها في المرفق ٢ على اتخاذ تدابير عاجلة من أجل التصديق على تلك المعاهدة لكي تدخل حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن.

سأكون مقصرا إن لم أتكلم عن أكثر الأسلحة فتكا وأسهلها منالا من بين جميع الأسلحة، وهي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. لا تزال تلك الأسلحة تعيث فسادا في المجتمعات، ولا سيما في أفريقيا والبلدان النامية. ويتم فقدان أعداد ضخمة من الأرواح البريئة يوميا نتيجة لاستخدام تلك الأسلحة. إن العواقب الإنسانية التي تنجم عن استخدام هذه الأسلحة مدمرة.

لا بد لي من القول بأن هذا المجال يمثل تحديا بعض الشيء بالنسبة لليسوتو. فعلى الرغم من تدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة سنويا، لا تزال تلك الأسلحة متوفرة بكميات كبيرة في ليسوتو ولا تزال تحصد حياة الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال بأعداد لم يسبق لها مثيل. ويجب استئصال نقل تلك الأسلحة وتصنيعها وتداولها بصورة غير مشروعة. وترحب ليسوتو بالمساعدة التقنية التي ستساعد في الحد من انتشار تلك الأسلحة غير المشروعة والقضاء عليها في نهاية المطاف.

أود أن أختتم بياني بالتشديد على أنه لن يتم حل المأزق الوحيد في جدول أعمال نزع السلاح إلا إذا توفرت لدينا جميعا الإرادة السياسية اللازمة. وبناء عليه، أشترك مع المتكلمين السابقين في الدعوة لعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وأعتقد أن ذلك

المنتدى قد يساعد في توفير الإرادة السياسية للمضي قدما في برنامج نزع السلاح وعدم الانتشار.

السيد حبيب (إيران) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. وأؤكد لكم تعاون الوفد الإيراني، وأتمنى لكم كل النجاح.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

تعتبر جمهورية إيران الإسلامية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار من جميع جوانبه، عنصرا أساسيا للأمن الدولي. ونرى أن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الأولوية القصوى والضمان المطلق الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. منذ دورة اللجنة الأولى لعام ٢٠٠٩، شهد المجتمع الدولي علامات مشجعة وغير مشجعة في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي.

إن اعتماد مؤتمر الأطراف لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ التوصيات وإجراءات المتابعة، أثبت، من ناحية، صحة تلك المعاهدة وأهميتها. ومن ناحية أخرى، يبين ضعف توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في نهاية ذلك المؤتمر، هشاشة تلك المعاهدة أمام عدم الامتثال والتمييز. ولا يزال عدم الامتثال لنزع السلاح النووي المستمر لـ ٤٠ عاما من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار يمثل التحدي الرئيسي للمعاهدة.

وبالمثل، فإن تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية وتقاسمها، وفرض القيود على استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية والتعاون مع الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار هي من بين التحديات الأخرى التي تواجهها المعاهدة. وإذا أريد لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مواصلة دورها في تعزيز السلم والأمن الدوليين، فيجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية إثبات أنها جادة في مسؤولياتها وواجباتها من أجل التنفيذ الكامل للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار وجميع الالتزامات التي قطعتها في مؤتمرات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. قبل أربعة وستين عاما، دعت الجمعية العامة من خلال قرارها الأول بشأن نزع السلاح القرار ١٠١١ (د-١١)، إلى إزالة الأسلحة النووية من ترسانات الأسلحة الوطنية. ومع ذلك، لا يزال يتعين تحقيق ذلك الهدف.

وبينما يؤكد اهتمام المجتمع الدولي الشديد بنزع السلاح النووي حالياً استمرار رغبة جميع الدول في عالم خال من الأسلحة النووية، فإنه يشير أيضاً إلى أن هناك التزامات بنزع السلاح لم تتحقق. وخلال العام الماضي، كان هناك الكثير من البيانات اللطيفة العبارة، ووقعت معاهدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. فإذا تم التصديق على تلك المعاهدة، ودخلت حيز النفاذ وجرى تنفيذها بالكامل، يمكن أن نعتبر أن خطوة إيجابية قد اتخذت في مضمار نزع السلاح. ولكن، ما لم يصدق على المعاهدة أو تدخل حيز النفاذ أو لم تنفذ بالكامل، فإن توقيعها والضجة التي أحاطت به سيعرضان أهمية معاهدة عدم الانتشار النووي ومصداقيتها للخطر، وما سيثيره ذلك من ازدياد اليأس وعدم الثقة بين الدول، سيزيد قطعاً من هشاشة البيئة الأمنية الدولية. ولذلك، فإننا نطالب بامتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية امتثالاً تاماً لالتزاماتها إزاء نزع السلاح النووي.

وفضلاً عن ذلك، تؤيد إيران بقوة البدء المبكر لمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح حول اتفاقية للأسلحة النووية تحظر جميع الأسلحة النووية. وينبغي أن يفضي تنفيذ تلك الاتفاقية إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في موعد غايته عام ٢٠٢٥. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد على

الحاجة إلى بذل جهد أكثر شمولاً وتنسيقاً للتوعية في جميع أنحاء العالم بشأن الأخطار التي يمثلها مجرد وجود تلك الأسلحة اللاإنسانية.

لقد هددت دولة معينة حائزة للأسلحة النووية، في استعراض وضعها النووي الأخير، باستخدام تلك الأسلحة ضد بعض الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار النووي. وبالتالي، من الأهمية الأساسية أن تبدأ مفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح لإبرام اتفاقية لطمأنة جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلى أنها لن تتعرض لاستخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها.

وفي التعامل مع القضايا المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي، أود أن أشدد على الحاجة إلى تعزيز حكم القانون وليس حكم القوة وتجنب النهج الإقصائية والتمييزية.

وأود كذلك أن أشدد على الحاجة إلى ضمان عالمية الصكوك الرئيسية الثلاثة بشأن أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، ينبغي لهذا الاجتماع أن يطالب بالتنفيذ الكامل لقرار مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ومع ذلك، فإن النظام الإسرائيلي، الذي يهزأ بكل الصكوك الدولية التي تتناول أسلحة الدمار الشامل، ما زال العقبة الوحيدة أمام إنشاء مثل هذه المنطقة. فهو يرفض المطالب العالمية بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار النووي ويواصل العمل في برنامجه السري للأسلحة النووية. والنظام الصهيوني قد هاجم بلداناً أخرى في المنطقة، مراراً وتكراراً، وهدد علانية بمهاجمتها. وهذه الإجراءات تبين التهديد الخطير الذي يمثله هذا النظام غير المسؤول وتثبت مدى خطورة وجود أسلحة نووية في أيدي مثل هذا النظام على السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وعليه، وريثما تنشأ منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، لا بد من إرغام النظام الصهيوني على التخلي عن حيازة الأسلحة النووية، والانضمام فوراً إلى معاهدة عدم الانتشار ووضع كل مرافقه النووية تحت الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن فكرة إنشاء مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط قد اقترحتها إيران في عام ١٩٧٤. وجمهورية إيران الإسلامية، كدولة محبة للسلام ودولة مسؤولة في المنطقة، سوف تواصل القيام بدور ريادي في تحقيق هذه الفكرة. وفي هذا السياق، وكإسهام نحو عالم خال من الأسلحة النووية، دعت جمهورية إيران الإسلامية إلى عقد مؤتمر دولي بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار في طهران في نيسان/أبريل ٢٠١٠، بمشاركة وزراء للخارجية ومسؤولين رفيعي المستوى آخرين من أكثر من ٦٠ بلداً ومنظمة إقليمية ودولية.

وموضوع هذا المؤتمر، ”الطاقة النووية للجميع، الأسلحة النووية ليست لأحد“، قد حظي بالكثير من المديح أثناء المؤتمر وبعده. وفي رسالة إلى المؤتمر، أعلن القائد الأعلى لجمهورية إيران الإسلامية أنه منذ أول استخدام لسلاح ذري، أصبح أمن كل البشر مهدداً، وأن هناك توافقاً عالمياً على ضرورة الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة. وأكد القائد الأعلى الإيراني أن أي استخدام للأسلحة النووية أو تهديد باستخدامها هو انتهاك خطير ومادي لقواعد القانون الإنساني الذي لا ينازع ومثال صارخ لجرائم الحرب. وعليه، فإننا نعتبر استخدام هذه الأسلحة غير قانوني وحرام، أي محرَّم دينياً. ولذلك، فإن من واجبنا جميعاً حماية البشرية من هذه الكارثة الفادحة.

إن جمهورية إيران الإسلامية، التي كانت ضحية لأسلحة الدمار الشامل إبان حرب دامت ثمانية أعوام فرضها

عليها النظام العراقي السابق، بدعم واسع النطاق من بلدان غربية، تلتزم بقوة بالسعي إلى تحقيق عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. ونحن نمتثل امتثالاً كاملاً لالتزاماتنا بموجب ثلاثة صكوك قانونية رئيسية تتعلق بأسلحة الدمار الشامل، ألا وهي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية.

إن الحق الأصيل في الاستخدامات السلمية للطاقة والتكنولوجيا النوويتين، بما في ذلك دورة الوقود، هو أحد الأسس الرئيسية لمعاهدة عدم الانتشار النووي. وبغية مواجهة احتياجاتها المتزايدة من الطاقة، فإن إيران قد عقدت العزم على ممارسة ذلك الحق. وإيران إذ تفعل ذلك، فإنها تأخذ مسؤولياتها مأخذ الجد، ولن يُمس التزامها بعدم الانتشار.

وفي السنوات الأخيرة، برهنت إيران باستمرار على تصميمها الثابت على التفاوض بدون شروط مسبقة وعلى أساس من العدالة والاحترام المتبادل. ورد إيران الإيجابي على الطلبات المقدمة لها، الذي أفضى إلى إعلان طهران بتاريخ ١٧ أيار/مايو ٢٠١٠، والذي وقعه على نحو مشترك وزراء خارجية جمهورية إيران الإسلامية وتركيا والبرازيل، بشأن تبادل الوقود النووي، هو أحدث الأمثلة على موقف إيران، وكان موضع ترحيب كبير من جانب المجتمع الدولي. والواقع أنه كان خطوة إيجابية إلى الأمام، تتيح أساساً ملائماً للتحرك في الاتجاه الصحيح. والأمر الآن متروك للأطراف الأخرى لتغيير سياساتها السابقة إثبات حسن نيتها.

فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية، فإننا نؤكد أن الدول الأطراف التي لا تزال تمتلك هذه الأسلحة يجب أن تتخذ كل الخطوات الضرورية للوفاء بالموعد النهائي وتدمير كل أسلحتها الكيميائية في موعد غايته نيسان/أبريل ٢٠١٢. وعدم الالتزام بذلك الموعد النهائي يمثل حالة عدم امتثال واضحة وخطيرة.

إن مؤتمر نزع السلاح، الذي تأثر بالمناخ الأمني الدولي، قد وصل إلى طريق مسدود خلال العقد الماضي. ونحن أيدنا تنشيط المؤتمر على أساس برنامج عمل متوازن وشامل، وينبغي أن يستجيب لأولويات الدول الأعضاء كافة. ولا يمكن أن يستمر الزخم الناشئ في مؤتمر نزع السلاح عام ٢٠٠٩ إلا باستيعابنا لشواغل جميع الدول الأعضاء.

وفي الختام، فإننا نتطلع إلى العمل على نحو تعاوني من أجل ختام ناجح لمداولات اللجنة الأولى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن نواصل عملنا، أرجو من المتكلمين الالتزام بمدة الـ ١٠ دقائق المحددة للبيانات والإدلاء بنسخ موجزة من بياناتهم. ويمكن وضع النصوص الكاملة لبياناتهم على الموقع الشبكي QuickFirst.

السيد بن مهيدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تهنئتي الحارة لكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى، مؤكداً لكم ولأعضاء المكتب تعاون وفدي الكامل.

تؤيد الجزائر البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لإندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والبيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

وتولي الجزائر أهمية قصوى لمسائل نزع السلاح والأمن الدولي. وفي هذا الصدد، لاحظنا أن هذا العام قد شهد عددا من الاجتماعات الدولية والالتزامات الواعدة، التي وردت في بيانات من تكلموا قبلي. وهذا الجو الإيجابي يعد فرصة لمسائل نزع السلاح ينبغي أن يغتنمها المجتمع الدولي بغية إحراز تقدم ملموس.

والجزائر التي هي طرف في المعاهدات الرئيسية بشأن أسلحة الدمار الشامل، تود أن تؤكد مجددا أن الهدف النهائي من هذه الصكوك هو تخليص كوكبنا من هذا الصنف من الأسلحة إلى الأبد. فالإزالة الكاملة للأسلحة النووية تتطلب حتما نزع السلاح النووي من خلال التدابير التدريجية وفقا لمبادئ استحالة العودة إلى الوراء والشفافية والتحقق. وبموجب أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن الدول الحائزة للأسلحة النووية لديها التزامات معينة عليها احترامها. وينبغي أن نذكر هنا بفتوى محكمة العدل الدولية لعام ١٩٩٦، التي أكدت فيها المحكمة من جديد استمرار التزام تلك الدول بالعمل نحو تخفيض ترساناتها النووية وإزالتها فيما بعد.

وبينما تكرر الجزائر التزامها بنظام عدم الانتشار الذي أنشأته معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والحق المشروع لجميع الدول الأطراف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، فإن الجزائر تكرر تأكيد ندائها لتسوية الملفين النوويين لإيران وكوريا الشمالية، لتسوية دبلوماسية تحترم بشكل صارم أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويستند هذا الموقف إلى أنه من المرجح ألا تحل الخلافات إلا بالحوار والوسائل السلمية.

وإذ يعتقد وفدي أن نزع السلاح يشكل الهدف النهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنه يرحب بالنتائج التي تحققت كجزء من مفاوضات المؤتمر الاستعراضي الثامن لتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد في نيويورك في أيار/مايو الماضي. والجزائر من بين الأغلبية الساحقة للدول التي اختارت استخدام الطاقة الذرية لخدمة الأغراض المدنية البحتة التي تشمل البحوث والتنمية بموجب المادة الرابعة من اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية.

ومن البديهي أن يكتسب حق استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية أهمية خاصة اليوم، نظرا للتطور الاقتصادي والتقدم التكنولوجي المتواصل. فالطاقة النووية هي حتما بالنسبة للعديد من البلدان خيار استراتيجي لتلبية احتياجاتها من الطاقة ولكفالة أمنها في مجال الطاقة. والاقتراحات التي قدمت بما في ذلك في نطاق الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من أجل إنشاء آلية متعددة الأطراف لإمدادات الوقود النووي، ينبغي مناقشتها بشكل موسع مع الاحترام التام للحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وبالنظر إلى بعض حالات الجمود، التي تشكل مصادر قلق كبير لوفدي، خاصة الجمود الذي يكتنف مؤتمر نزع السلاح وحالات التأخير المستمر في عملية دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وإنشاء منظمة الدول الأطراف في فيينا، أصبح من الضروري عقد دورة استثنائية خاصة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح. وبفضل السلطة السياسية للجمعية العامة، وعضويتها العالمية والولاية المناطة بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة في مجال نزع السلاح، ستكون مثل هذه الدورة، الإطار الملائم الذي سيجمع مختلف المبادرات للدخول في المناقشة الضرورية بغية المضي إلى الأمام معا بشأن جميع المجالات المتعلقة بمسألة نزع السلاح.

أما دخول معاهدة بليندابا حيز النفاذ بتاريخ ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩، التي أنشئ بموجبها منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، فإنه يعد إسهاما كبيرا من جانب القارة في تعزيز نظام عدم الانتشار والمضي نحو السلم العالمي والأمن الإقليمي والدولي. والجزائر التي كانت واحدة من أوائل البلدان التي وقعت على المعاهدة وصدقت عليها، تحث على وجه الخصوص الدول الحائزة للأسلحة النووية التي

لم توقع وتصدق بعد على المرافق ذات الصلة بالمعاهدة أن تفعل ذلك.

ومثال معاهدة بليندابا يقودني إلى التذكير بالنداء الذي قدمه المجتمع الدولي لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وفي الواقع، على الرغم من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة ونتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥، يظل هذا المشروع في حالة من الجمود نظرا لتعنت إسرائيل التي ترفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ووضع منشآتها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولذلك السبب نعتقد بأن نتائج مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عُقد في أيار/مايو تعد خطوة إيجابية، خاصة أنها قد أسفرت عن عملية ينبغي أن تقود إلى إنشاء هذه المنطقة الخالية من الأسلحة النووية.

وبغية التصدي للتحديات العديدة التي نواجهها، ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يستفيد من المناخ الدولي والزخم الإيجابيين اللذين أفرزهما نتائج المؤتمر الاستعراضي الثامن لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لانطلاق عمله مجددا واستيفاء ولايته.

وتحقيقا لتلك الغاية، ترحب الجزائر بمبادرة الأمين العام عقد اجتماع رفيع المستوى لتنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح. ولاحظ وفدي توصيات الأمين الواردة في موجزه الرئاسي حيث يقترح أن يعتمد مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى أثناء دورته في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ برنامج العمل الذي اعتمده في عام ٢٠٠٩.

وفي الواقع كانت الجزائر في ذلك الوقت، بصفتها رئيسة مؤتمر نزع السلاح هي نفسها التي اتخذت المبادرة بالدخول في عملية تفاوضية تؤدي إلى اعتماد برنامج العمل الذي يشمل جميع البنود على جدول أعماله بتوافق الآراء.

وبناء على ذلك، يرى وفدي بأنه لا ينبغي لأي منتدى آخر في الأمم المتحدة أن يحل محل مؤتمر نزع السلاح أو يجرده من صلاحياته أو يضفي الشرعية على فصل من الموضوعات الأساسية التي تقع في إطار ولايته. وبالإضافة إلى إرساء سابقة في غاية الخطورة، فإن ذلك سيضع موضع التساؤل الطابع العالمي للمؤتمر والتوازن الذي ينبغي إيجاده بين المواضيع الجوهرية والتكميلية بشأن جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.

ولا يزال الاتجار والنقل غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكلان تهديداً للسلم والاستقرار في العديد من البلدان وهما بالتالي يمثلان شاغلا مستمرا بالنسبة لوفدي. ونكرر تأكيد التزامنا بتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي اعتمد في عام ٢٠٠١ ونطالب بتعزيزه. وهذه الأداة الهامة قد ساعدت بدون شك في رفع الوعي بشكل صادق فيما يتعلق بالعواقب المؤذية لهذه المحنة ولإسهاماتها في إمداد المجموعات الإرهابية وتشجيع الجريمة المنظمة. وفي هذا الصدد، تلتزم الجزائر بتنفيذ الصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها. والجهود التي نضطلع بها في هذا المجال مذكورة في تقريرنا الوطني لعام ٢٠١٠.

وفيما يتعلق بالمبادرة لإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة، دعمت الجزائر هذه المبادرة منذ البداية، اقتناعا منها بأن إبرام صك دولي تحت إشراف الأمم المتحدة يسعى لإنشاء قواعد لتصدير الأسلحة ونقلها يمكن أن يساعد في تعزيز السلم والأمن على جميع المستويات. والمناقشات التي عقدت في اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة التي اجتمعت في نيويورك في تموز/يوليه

الماضي أظهرت رغبة الوفود في هذا الموضوع والأهمية القصوى التي توليها إليه.

وعلى المستوى الإقليمي، جعل بلدي التزامه بتعزيز السلم والأمن الدوليين واشتراكه في ذلك السمة الدائمة لسياسته الخارجية والمبدأ الذي تسترشد به أعماله وتقوم عليه.

والجزائر مصممة على دعم الجهود الرامية إلى تشجيع وتعزيز الحوار والمفاوضات وتعزيز الأمن داخل أطر العضوية التقليدية لها، وخاصة في منطقة البحر الأبيض المتوسط والإسهام في ذلك. ولذلك يتشرف وفدي بأن يقدم إلى اللجنة الأولى كل عام مشروع قرار بشأن تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض. ونتطلع إلى دعم جميع مقدمي مشروع القرار التقليديين وإلى تأييده من جانب جميع الدول.

وفي الختام، أذكر بأن استعراض قضايا نزع السلاح يتيح لنا في كل عام فرصة لتقييم نظام الأمن الجماعي. وهذه الممارسة تبرز الدور المركزي للجنة الأولى في مسائل نزع السلاح. وتغتنم الجزائر هذه الفرصة لتأكيد التزامها بالجهود المتعددة الأطراف لنزع السلاح، بما في ذلك صكوك وآليات نزع السلاح.

السيد بارك إن – كوك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفدي، بداية، أن ينضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة، وكذلك أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. أنا واثق أن قيادتكم القديرة ستوجهنا خلال هذه المداولات التي تستمر شهرا. وأود أيضا أن أشكر السيد دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على جهودهما الدؤوبة دعما لعمل اللجنة. وأود أن أؤكد للجنة دعم وفدي الكامل وتعاونه.

يقال إن الرحلة الطويلة تبدأ بخطوة واحدة، ومع ذلك، شهدنا في الآونة الأخيرة خطوات متعددة نحو الانطلاق الذي طال انتظاره لإنهاء حالة السبات التي استمرت عقدا في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وتشمل هذه الخطوات اقتراحاً من خمس نقاط لنزع السلاح النووي قدمه الأمين العام ورؤية من أجل عالم خال من الأسلحة النووية قدمها الرئيس أوباما ومؤتمر قمة مجلس الأمن التاريخي بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية ونزعها، بما في ذلك اتخاذ القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩).

في بداية هذا العام، أيقظتنا سلسلة من التطورات الإيجابية، وهي التوقيع على المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها بين القوتين النوويتين العظميين في نيسان/أبريل ومؤتمر قمة الأمن النووي الذي عقد في واشنطن، العاصمة، في نفس الشهر وأخيرا الاعتماد التوافقي – بعد مرور عقد – لوثيقة ختامية (انظر NPT/CONF.2010/50) في المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبصفة خاصة، يرقى اعتماد تلك الوثيقة إلى اعتراف رسمي من جانب المجتمع الدولي بأن نزع السلاح وعدم الانتشار أصبحا أمرين أساسيين في جدول الأعمال العالمي. إن مسؤولية تحقيق الهدف المشترك المتمثل في بناء عالم خال من كل الأسلحة النووية تقع على عاتق الدول النووية وغير النووية.

وإذ نجتمع هنا اليوم في ظل هذه الخلفية، ينبغي ألا نكتفي بمجرد النظر إلى ما حققناه ونشعر بالرضا. ولكن بدلا من ذلك، يجب أن نجبر أنفسنا على اتخاذ الخطوة التالية. ليس هذا وقت البقاء راضين عن التطورات الأخيرة، ولكنه الوقت كي نشمر مرة أخرى عن سواعدنا ونتحرك قدما بالتزام ثابت لتعزيز أهدافنا النبيلة. وفي الواقع، لا بد من أن نتخذ إجراءات قبل أن تخبو الطموحات والتوقعات. وفي

ذلك الصدد، أود أن يتم تناول ثلاثة جداول أعمال ملموسة خلال هذه الدورة.

أولا، هناك شواغل متزايدة، خلال العقد الماضي، في ما يتعلق بفعالية مؤتمر نزع السلاح. ولذلك السبب عقد الأمين العام الاجتماع الرفيع المستوى حول تنشيط أعمال المؤتمر والمضي قدما بالمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح. ونحن نؤيد تأييدا كاملا الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى. لم يحرك مؤتمر نزع السلاح ساكنا حتى الآن. إذا بقي المؤتمر يعاني من حالة الجمود، فإن مركزه وشرعيته باعتباره المنتدى الأول لنزع السلاح سيتعرضان للخطر. وأنا أؤمن إيمانا راسخا بأن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يتصرف بسرعة إذا أراد مواصلة الاضطلاع بدوره الأساسي. وندعو جميع أعضاء المؤتمر إلى التعاون في بدء العمل الموضوعي بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن، ليس من أجل عدم الانتشار النووي فحسب بل ومن أجل نزع السلاح النووي. وستضطلع جمهورية كوريا بدورها الواجب لدفع عملية المؤتمر قدما.

ثانيا، إن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مهمة أخرى لا بد من أن نتخذ بشأنها إجراء حاسما. إن احتمال بدء السريان المبكر للمعاهدة بات أكثر إشراقا من أي وقت مضى. ولا بد من أن نغتنم الفرصة للعمل التي يتيحها المناخ الحالي. وتدعو جمهورية كوريا الدول التي لم تصادق على المعاهدة بعد، ولا سيما الدول التسع المتبقية في المرفق ٢، أن تفعل ذلك على الفور. ونؤكد أيضا أهمية المحافظة على الوقف الاختياري لإجراء التجارب النووية حتى بدء نفاذ المعاهدة.

ثالثا، إلى جانب الجهود الجارية لتحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يعتقد وفدي أن ثمة حاجة إلى زيادة تعزيز آليات المعاهدة للرصد والتحقق من خلال إضفاء طابع عالمي على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. لقد أصبح هذا أكثر أهمية من أي وقت مضى في ضوء النهضة الحالية للطاقة النووية. وبصفة خاصة، فإن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ يمكن أن تبث حياة جديدة في المعاهدة. وفي ذلك الصدد، تؤكد كوريا من جديد التزامها الكامل بالتنفيذ المبكر لاستنتاجات وتوصيات إجراءات المتابعة التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي.

وأود أن أنتقل إلى التحديات الحالية الملحة الماثلة أمام جهودنا الدولية الجماعية في مجال عدم الانتشار. يمثل البرنامج النووي لكوريا الشمالية تهديدا خطيرا للسلام والأمن الإقليميين، وتحديا غير مسبوق للنظام الدولي لعدم الانتشار. لقد اتخذ موقف موحد وحاسم ضد الطموحات النووية لكوريا الشمالية عن طريق اتخاذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أيار/مايو. ونتطلع إلى مواصلة جهود المجتمع الدولي لحث كوريا الشمالية على التخلي عن برنامجها النووي على نحو كامل لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه.

وللأسف، تتجاهل كوريا الشمالية المطالب المشروعة للمجتمع الدولي. وعلاوة على ذلك، هاجمت كوريا الشمالية، في آذار/مارس هذا العام، السفينة العسكرية ”تشيونان“ التابعة لجمهورية كوريا. وأدان مجلس الأمن بوضوح الهجوم وحذر من أي هجمات وأعمال عدائية أخرى ضد جمهورية كوريا، باعتماد بيان رئاسي (S/PRST/2010/13) في ٩ تموز/يوليه. وإذ نأخذ في الاعتبار هذه الرسالة الموحدة من جانب المجتمع الدولي، فلا بد من أن تتحمل كوريا الشمالية المسؤولية وتمتنع عن أية استفزازات أخرى وتبين تغييرا حقيقيا في سلوكها وموقفها.

ورغم أعمال التحدي المتكررة من جانب كوريا الشمالية، فإن حكومتي ستواصل بذل الجهود من أجل حل سلمي وشامل للمسألة النووية الكورية الشمالية. نحن نتبع نهجا ذي مسارين بتنفيذ الجزاءات مع ترك الباب مفتوحا أمام الحوار. ومع ذلك، نحن لسنا مستعدين للدخول في حوار من أجل الحوار. وإنما نتطلع إلى المحادثات التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث تقدم كبير بشأن المسألة النووية الكورية الشمالية، ولهذا لا بد من أن تبين كوريا الشمالية أولا إخلاصها نحو نزع السلاح النووي عن طريق اتخاذ إجراءات ملموسة. وسوف نواصل المشاورات مع البلدان المعنية بشأن استئناف المحادثات السداسية مع مراقبة سلوك كوريا الشمالية عن كثب.

وتسعى حكومتي أيضا إلى حل أساسي للمسألة النووية الكورية الشمالية من خلال مبادرة ”الصفقة الكبرى“، التي تهدف إلى التوصل لاتفاق شامل واحد يشمل كل الخطوات المتعلقة بنزع السلاح الذي لا رجعة فيه والتدابير المناظرة. لقد توصل المشاركون في المحادثات السداسية إلى تفاهم مشترك بشأن المبادرة ويشاركون حاليا في بذل جهود مشتركة لإقناع كوريا الشمالية باتخاذ قرار استراتيجي بالتخلي عن برنامجها النووي.

وبالإضافة إلى ذلك، ننضم بنشاط إلى المجتمع الدولي في حث إيران على الامتثال لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) وقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعلى التعاون بشكل كامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بغية استعادة الثقة في الطابع السلمي الحصري لبرنامجها النووي.

نحن نسلم بأن كل الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لها الحق في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية طالما أنها ممتثلة تماما لالتزاماتها بعدم الانتشار. وفي الوقت نفسه، نعتقد أنه، نظرا لإمكانية الانتشار المتأصلة في التكنولوجيات النووية الحساسة وأنشطة دورة الوقود، فإن الدول التي تعمل في التكنولوجيات والأنشطة التي يمكن تحويلها بشكل مباشر إلى استخدامات غير سلمية لا بد من أن تبين مستوى أعلى من الالتزام بعدم الانتشار بغية البعث على الثقة الدولية.

بالإضافة إلى مسائل عدم الانتشار التقليدية، فإن الأمن النووي أيضا مسألة تستحق اهتماما خاصا من جميع البلدان من أجل منع الإرهاب النووي. ونحن نعتقد أن المجتمع الدولي يحتاج إلى تطوير السبل والوسائل للتصدي للمخاطر التي تنطوي عليها هذه الاتجاهات وتعزيز التعاون الدولي لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ونظرا لأن احتمال وقوع إرهاب نووي يشكل أشد الأخطار المحدقة والوشيكة على الأمن العالمي، فإن وفدي يشترك في الجهود المبذولة لتعزيز الأمن النووي من خلال التعاون الدولي. وفي هذا الصدد، نتوقع أن مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٢ الذي سينعقد في كوريا سيكون بمثابة فرصة ممتازة لاستعراض تنفيذ الالتزامات التي قطعت في قمة واشنطن العاصمة، وكذلك استكشاف سبل جديدة ومبتكرة لتعزيز الأمن النووي.

ترى جمهورية كوريا أن مسألة الأسلحة التقليدية تستحق أيضا الاهتمام المستمر من المجتمع الدولي. ونحن نؤيد تماما الأهداف الأساسية من إبرام معاهدة تجارة الأسلحة. وينبغي لهذه المعاهدة، في مرحلتها الوليدة، أن تجسد إجراء المداولات المتوازنة بشكل جيد من حيث النطاق والجدوى والبرامترات لكي تجذب أكبر عدد ممكن من الأعضاء. وسنبذل قصارى جهدنا لتسفر المداولات عن نتيجة مثمرة بحلول الموعد المستهدف.

بالإضافة إلى ذلك، ستعيد حكومتي وحكومة أستراليا تقديم مشروع القرار بشأن منع أنشطة السمسرة غير المشروعة ومكافحتها، الذي اعتمد بتوافق الآراء خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة (القرار ٦٣/٦٧). ونعتزم تقديم مشروع القرار نفسه مع تعديلات طفيفة هذا العام، ونتوقع التأييد الكامل من جميع الوفود في هذه القاعة.

يبدو أن توافقا في الآراء آخذ في التشكل الآن في المجتمع الدولي ليس بشأن تحقيق عدم الانتشار النووي فحسب، ولكن بشأن بلوغ الهدف النهائي المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية أيضا. مع وجود علامات واعدة كثيرة في كل ركن من أركان المعمورة، نحن بحاجة إلى مضاعفة جهودنا لكفالة أن تحقق تلك الجهود نتائج ملموسة. ويجب علينا القيام بالعمل الجاد واتخاذ قرارات جريئة في إرساء الأساس لإحراز تقدم دائم. ويؤكد وفدي مرة أخرى شعورنا بالمسؤولية المشتركة والرغبة في التعاون من أجل نجاح هذه اللجنة وغيرها من الجهود.

السيد النفيسي (السعودية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى.

الآن وقد بدأت الدورة الخامسة والستون للجمعية العامة وعمل اللجنة الأولى جار على قدم وساق، ما زال العالم يعاني من تهديدات الانتشار النووي وأسلحة الدمار الشامل والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. ومن بين جميع المسائل المعروضة على اللجنة الأولى، تحتل هذه التهديدات الأولوية العليا.

تتخذ المملكة العربية السعودية موقفا ثابتا في السياسة الخارجية يتمثل في تأييد الجهود الدولية للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل في العالم. وبناء على ذلك، انضمت المملكة إلى معظم المعاهدات والاتفاقات الدولية التي تدعو إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل. وتأتي أولا وقبل كل شيء بين هذه المعاهدات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تم التوقيع عليها في ١ تموز/يوليه ١٩٦٨ في لندن وواشنطن وموسكو ودخلت حيز التنفيذ في ٥ آذار/مارس ١٩٧٠. ووقعت معظم البلدان العربية على المعاهدة في ذلك الوقت. إسرائيل، من جهة أخرى، لم توقّع على هذه المعاهدة أو تنضم إليها حتى الآن، بحجة أن اتفاقها مع نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الوارد في تعميمها الإعلامي 66/Rev.2 جيد بما فيه الكفاية.

انضمت المملكة العربية السعودية إلى اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٨٨ والتزمت منذ ذلك الحين بجميع أحكامها وشاركت في الاستعراضات المختلفة للمعاهدة، مثل اللجنة التحضيرية التي سبقت مؤتمر الأطراف لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ الذي عقد في نيويورك، حيث شارك بلدي بوفد رفيع المستوى برئاسة وزير خارجيتنا. ومن دواعي الأسف، إن أجندات مختلفة هيمنت على المؤتمر والضغوط الدولية لم تكن كافية لتجبر إسرائيل على الانضمام إلى اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية. على الصعيد العالمي، ترغب المملكة العربية السعودية في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. أما على الصعيد المحلي، فيعمل بلدي على تحقيق شرق أوسط خال من الأسلحة النووية. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق ذلك إلا عندما توقّع إسرائيل على اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية. وتحقيقا لهذه الغاية، وافقت الدول الأعضاء في مؤتمر استعراض وتمديد المعاهدة في أيار/مايو على عقد مؤتمر دولي في مصر بحلول عام ٢٠١٢ لمعالجة هذه المسألة.

بالإضافة إلى حظر الأسلحة النووية، تسعى المملكة العربية السعودية بفعالية إلى حظر استخدام الأسلحة الكيميائية إذ وقعت على اتفاقية الأسلحة الكيميائية في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. وشاركت المملكة في

جميع الاجتماعات الـ ١٦ للجنة التحضيرية التي عقدت في لاهاي، وصدقت على الاتفاقية في ٩ آب/أغسطس ١٩٩٦. وبناء على ذلك، أنشأ مجلس وزراء المملكة السلطة الوطنية المعنية بتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي ترأسها وزارة الخارجية، وهي مسؤولة عن التنفيذ الكامل لهذه الاتفاقية.

بعد ذلك، تم إنشاء عدة لجان فرعية للإشراف على التفتيش والتحقق. وفي أيار/مايو من هذا العام، اعتمد مجلس الوزراء السعودي قراره ١٣٤ لتوسيع السلطة الوطنية المعنية بتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية لتشمل اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة.

تؤيد المملكة العربية السعودية المبادرات الحالية الرامية إلى الحد من استخدام القذائف التسيارية، وشاركت في اجتماعات مدونة قواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية مدونة لاهاي لقواعد السلوك منذ عقد الاجتماعات بشأن هذا الموضوع في باريس في ٧ و ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢. وفي ذلك الوقت، شجعت المملكة بلدان الشرق الأوسط الحائزة لقدرات في مجال القذائف التسيارية على تأييد هذا الجهد.

مثلما يتوقف تحقيق السلام العالمي على إزالة أسلحة الدمار الشامل فإن تحقيق السلام الإقليمي أيضا يتوقف على تحديد الأسلحة التقليدية والحد منها والقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتحقيقا لهذه الغاية، تسعى المملكة العربية السعودية للقضاء على الألغام المضادة للأفراد وتدميرها. لقد تبرعت المملكة بأكثر من ٤,٥ مليون دولار لهذا القضية ووقعت على اتفاقية عام ١٩٩٧ بشأن حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، التي يشار إليها عادة باسم اتفاقية أوتاوا أو معاهدة حظر الألغام.

كما تشارك المملكة بفعالية في برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ويجتمع في الوقت الحالي فريق وطني أسبوعيا في مقر وزارة الداخلية السعودية لاستعراض ودراسة مشاريع مواد معاهدة تجارة الأسلحة، سعيا لاعتمادها.

تتفانى المملكة العربية السعودية لتحقيق السلام والاستقرار في العالم، وترحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا الصدد. واستجابة للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن انتشار أسلحة الدمار الشامل، قدمت المملكة تقريرها الرسمي وفقا لأحكام الفقرة ٤ من ذلك القرار.

خلال مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عقد في واشنطن في نيسان/أبريل ٢٠١٠، أعلنت المملكة عزمها على العمل مع مجلس الأمن لعقد حلقة عمل في الرياض في كانون الأول/ديسمبر المقبل حيث ستجمع الخبراء الدوليين والمحليين بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، من أجل تعزيز قدرة المملكة على الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل وفي الوقت نفسه تعزيز الاعتراف بهذه الجهود المبذولة على الصعيد الوطني.

وختاما، تود حكومة بلدي أن تؤكد على أن التخلص من الأسلحة النووية هو أفضل ضمان لعدم استعمالها أو التهديد باستعمالها من قبل أي منظمة إرهابية. وفي ضوء عدم الاستقرار المستمر في الشرق الأوسط وتزايد الخطر الناشئ من المنطقة، تشاطر المملكة العربية السعودية معظم البلدان غير النووية شواغلها وتسعى إلى إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عبر صكوك دولية ملزمة تكفل سلامة واستقرار الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

السيد علي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة الهامة وبالتأكيد لكم ولأعضاء المكتب الآخرين على تعاون وفد بلدي الكامل في الاضطلاع بمهامكم. إن هذه اللجنة تضطلع بمهمة حيوية تتمثل في تعزيز توافق الآراء بشأن جدول الأعمال الدولي لنزع السلاح وعزمنا المشترك على اتخاذ خطوات محددة لتعزيز السلام والأمن الدوليين.

تعرب الهند عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن الهند تولي الأولوية القصوى لنزع السلاح النووي على نطاق عالمي ودون تمييز. ولقد عبر رئيس الوزراء راجيف غاندي بكل وضوح عن رؤية إقامة نظام عالمي خال من الأسلحة النووية والعنف هنا في عام ١٩٨٨ (انظر A/S-15/PV.14). وبعد مرور ٢٢ عاما، لا تزال تلك الرؤية واضحة مثلما كانت دائما؛ ولكن الهدف لا يزال بعيد المنال. وفي الوقت ذاته، نشأت تهديدات جديدة، بما في ذلك خطر حصول الإرهابيين على أسلحة دمار شامل.

وفي عام ٢٠٠٦، قدمت الهند ورقة عمل بشأن نزع السلاح النووي (A/C.1/61/5، المرفق) تضمنت مقترحات محددة تجسد روح خطة عمل راجيف غاندي ومضمونها. واقترحت ورقة العمل عددا من التدابير، بما فيها إعادة التأكيد على الالتزام القاطع لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بهدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية؛ وتخفيض أهمية الأسلحة النووية في النظريات الأمنية؛ واتخاذ تدابير للحد من الخطر النووي، بما في ذلك إلغاء حالة تأهب الأسلحة النووية؛ والتفاوض بشأن اتفاق عالمي بين الدول الحائزة للأسلحة النووية ينص على عدم المبادرة باستعمال الأسلحة النووية؛ والتفاوض على اتفاقية تحظر استعمال الأسلحة النووية؛ والتفاوض على اتفاقية للأسلحة النووية من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في إطار زمني محدد.

ونعتقد أن نزع المشروعية عن الأسلحة النووية تدريجيا أمر ضروري لبلوغ هدف الإزالة الكاملة لها. وثمة حاجة إلى بدء عملية تدريجية تستند إلى التزام عالمي وإطار متعدد الأطراف متفق عليه لتحقيق نزع السلاح النووي على نطاق عالمي ودون تمييز. ونؤيد تكثيف الحوار لتعزيز التوافق الدولي في الآراء بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. وينبغي ألا يشمل هذا الحوار الدول الأعضاء فحسب، ولكن النطاق الأوسع للأوساط غير الحكومية أيضا.

ودون المساس بالأولوية القصوى التي نوليها لهدف نزع السلاح النووي، تؤيد الهند التفاوض في مؤتمر نزع السلاح على معاهدة متعددة الأطراف وغير تمييزية ويمكن التحقق منها دوليا لوقف إنتاج المواد الانشطارية، تلبي المصالح الأمنية الوطنية للهند. والهند دولة حائزة للأسلحة النووية وعضو مسؤول في المجتمع العالمي وستتعامل مع هذه المفاوضات بهذه الصفة.

وفي سياق التعليق على الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده الأمين العام في ٢٤ أيلول/سبتمبر، أعرب وزير خارجية الهند عن خيبة الأمل إزاء منع مؤتمر نزع السلاح، المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح، من الاضطلاع بمهمته الأساسية المتمثلة في التفاوض على معاهدات متعددة الأطراف. وأعرب عن تأييد الهند لبدء مفاوضات فورا بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح في إطار برنامج عمله في أوائل عام ٢٠١١.

ولا تزال الهند ملتزمة بالإبقاء على وقف اختياري أحادي الجانب وطوعي لتجارب المتفجرات النووية. والهند تتبع سياسة الردع النووي الأدنى الموثوق به. ونحن لسنا طرفا

في أي سباق تسلح، بما في ذلك سباق تسلح نووي. والهند تتبع سياسة عدم المبادأة باستعمال الأسلحة النووية وعدم استعمالها ضد الدول غير الحائزة لأسلحة نووية، وهي على استعداد لتحويل هذه التعهدات إلى ترتيبات قانونية متعددة الأطراف. ونؤيد إجراء مفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن ترتيبات فعالة لطمأنة الدول غير الحائزة لأسلحة نووية إلى عدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. كما نؤيد إبرام معاهدة عالمية لعدم المبادأة بالاستعمال.

والهند طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. ولا تزال اتفاقية الأسلحة الكيميائية معاهدة فريدة تنص على إزالة فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل عبر صك غير تمييزي ويمكن التحقق منه دوليا وجرى التفاوض بشأنه في إطار متعدد الأطراف. ومن الأهمية بمكان أن تحترم جميع الدول الأطراف التزاماتها بموجب المعاهدة وأن تفي بها. ونتطلع إلى تعزيز تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية في المؤتمر الاستعراضي السابع المقرر عقده في جنيف في عام ٢٠١١.

والهند تواصل دعم الجهود الرامية إلى تعزيز الإطار القانوني الدولي بشأن أمن الموجودات الفضائية لتدعيم الأمن الفضائي لجميع مستخدمي الفضاء وتحديدا لمنع تسليح الفضاء الخارجي الذي يشكل إرثا مشتركا للبشرية. وبينما تمثل التدابير العالمية وغير التمييزية لتحقيق الشفافية وبناء الثقة تدابير مكملة مفيدة، فإننا نؤيد التفاوض بشأن صكوك ملزمة قانونا لتعزيز أمن الفضاء ولمنع نشوب سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

إن الهند تلتزم التزاما قويا بعملية اتفاقية الأسلحة التقليدية باعتبارها حجر زاوية في صرح قانون الصراع المسلح والقانون الإنساني الدولي. وقد صدقنا على جميع البروتوكولات الخمسة الملحقة بالاتفاقية. وشاركت الهند بنشاط في المفاوضات بشأن مشروع بروتوكول يتعلق بالذخائر العنقودية ويوازن بين الاعتبارات الإنسانية والأمنية.

ونرحب بالنتيجة الناجحة للاجتماع الرابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي عقد هنا في نيويورك في حزيران/يونيه.

وبينما نشارك بنشاط في الاجتماعات التحضيرية لإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة، فإننا نعتقد أن آفاق الخروج بنتيجة عملية وفعالة لن يجري تعزيزها إلا إذا جرى التعامل مع مصالح جميع أصحاب المصلحة من خلال نهج شفافة ومبني على توافق الآراء.

وكما حدث في الأعوام السابقة، ستعرض الهند ثلاثة مشاريع قرارات في اللجنة الأولى، بشأن تدابير لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل؛ وتخفيض الخطر النووي؛ واتفاقية لحظر استعمال الأسلحة النووية. وسنقدم عروضا أكثر تفصيلا بشأن مشاريع القرارات خلال الوقت المخصص لذلك الغرض.

السيدة فلوريس (هندوراس) (تكلمت بالإسبانية): يسعدني أن أهنئكم على انتخابكم، سيدي، لقيادة أعمال هذه اللجنة الهامة. وأعرب أيضا عن أطيب تمنياتي لأعضاء مكتبكم على تعيينهم. وأثني على الجهود التي لا تعرف الكلل التي يبذلها السيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي للأمين العام لشؤون نزع السلاح.

ربما يرى البعض عدم أهمية ما يمكن أن يسهم به وفد بلد صغير مثل بلدي، يمتلك موارد عسكرية وشرطية محدودة، في مناقشة قضية قد يفترض المرء أن من الأفضل مناقشتها بين من يمتلكون ترسانات كبيرة من الأسلحة.

بيد أن بلدي يعاني من التداعيات العنيفة للاتجار غير المشروع في الأسلحة الذي يوفر للمنظمات الإجرامية احتياجاتها من الأسلحة. لقد كابدنا، نحن سكان أمريكا الوسطى، فترات عصيبة من الصراعات المدنية المسلحة كان لها تداعيات مؤلمة لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا. وبعبارة أخرى، نود أن نتكلم هنا ليس باعتبارنا مشاركين في السباق المحموم للحصول على الأسلحة بل بوصفنا ضحايا لعملية تسلح مهدِرة للموارد تنتهي بوضع الأسلحة في أيدي المناوئين للمجتمع والجريمة المنظمة، مما يجعل مواطنينا في حالة كرب وقلق دائمين. لذا فإن لدينا بعض الأشياء التي نود قولها.

إن نزع السلاح الحقيقي والشامل لن يكون ممكناً ما لم نتوصل إلى اقتناع جماعي بأن العيش المشترك الحضاري لن يأتي من خلال فرض إرادتنا بقوة السلاح بل بأن نسلح أنفسنا بالعزم على عدم فرض أي شيء بالقوة مطلقاً. لقد مُنحنا الحياة في العالم لكي نعيش فيه معاً، ونحل نزاعاتنا سلمياً. إن الحياة وقدرتنا على الفهم هما ما يجعلانا متفردين في هذا الكون اللامحدود. إننا نملك القدرة على إنشاء الحياة، لكن نملك أيضاً القدرة على تدميرها. نحن نتشاطر جميعاً كوكباً واحداً يعمره البشر، الذين يحظون بالذكاء المتفوق، وبنعمة التفكير والقدرة على تمييز الخطأ من الصواب. لقد فُطرنا على القدرة على أن نحس، وأن نحب، بحيث نختار أن نصون وأن نحمي ما يمكن للغرائز المجبولة على العنف والأرواح المرتبكة أن تدمره وتقضي وعليه بسهولة.

مثلما لا تقاس العظمة بالحجم بالضرورة، فينبغي أيضاً، في عالم القيم والمبادئ والأفكار والقدرات الإبداعية والابتكارية والتحويلية، ألا تقاس قوة الدولة بحجم آلتها العسكرية – قنابلها وقاذفاتها وقدرة عبقريتها التكنولوجية على التدمير. يجب أن تقاس قوة الدولة، بالأحرى، بأصولها الحقيقية غير المحسوسة في عالم القيم، وثرائها الروحي، وغنى تراثها الإنساني. ونحن نمتلك أيضاً ميزة التعلم من أخطائنا السابقة، حتى نتفادى تكرارها، وأن نتذكر كوابيسنا لكي نصحو منها. وإذا أغمضنا أعيننا فليكن ذلك لنحلم أحلاماً كبيرة. ولن تنشأ لدينا الإرادة والالتزام المطلوبان لنزع السلاح العالمي إلا عندما نقبل بفكرة العيش في جوار وتضامن وإخاء باعتبار ذلك الرابطة التي تجمعنا بشكل طبيعي على ظهر هذا الكوكب الصغير والمحدود.

لكننا لا نريد أن نعيش في الأوهام. فنحن لا نتجاهل الواقع، أو البواعث الكامنة وراء الغرائز الإنسانية. إن حجة بناء ترسانات أسلحة قوية هي أنها تعمل كدرع لحماية السيادة، أو كرادع في لعبة مصالح الأمن الجيو – سياسي. إن الرادع الحقيقي – السبيل لكفالة السلام – لا يعني بالضرورة امتلاك أعظم قدرة تدميرية، بل يعني، بالأحرى، ألا يمتلك أي أحد هذه القدرة. ويرى وفدي أنه ينبغي نزع السلاح بطريقة خاصة، ترتبط ارتباطاً مباشراً بالسلم والأمن الدوليين وبالمبادرات والبرامج الإنمائية.

يجب أن يكون نزع السلاح النووي عاماً وشاملاً إذا كنا نريد أن نحمي المستقبل الذي نأمل أن نمنحه لأطفالنا، وأن نتفادى الانتهاء إلى كارثة. نحن فخورون بأن نكون طرفاً في أول منطقة خالية من السلاح النووي، بموجب معاهدة تلاتيلولكو. ويشكل نزوع أمريكا اللاتينية التقليدي نحو السلام أساس الضرورة المطلقة لأن يكون استخدام الطاقة النووية في المنطقة لغايات سلمية ولتنمية شعوبها اقتصادياً واجتماعياً. ونأمل أن يستمر نظام إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في التطور في اتجاه إيجابي. كما نأمل أن تنشأ منطقة مثل هذه في الشرق الأوسط، وأن يتم توطيد معاهدتي بيلندابا وراروتونغا بشكل أكبر. ونرحب بالمعاهدة الجديدة المبرمة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها التي جرى التوقيع عليها في براغ في ٨ نيسان/أبريل.

ونعتقد أن جميع الأنشطة النووية يجب أن تكون قابلة للتحقق منها وأن تمتثل لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وضماناتها. وندعو إلى الامتثال التام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ونشدد على إلحاح الحاجة إلى التفاوض بشأن صك عالمي ملزم وغير مشروط يقدم ضمانات أمنية للدول غير الحائزة لأسلحة نووية.

ويجبرنا تعثر مؤتمر نزع السلاح إلى النظر بجدية في الحاجة إلى مراجعة النهج المتعددة الأطراف لمفاوضات نزع السلاح. ونأمل أن تنجح جهود الأمين العام في تنشيط ذلك المؤتمر. ونؤيد مبادرته الرامية إلى إدراج بند جديد في جدول أعمال الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة بعنوان ”متابعة الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح“، ونأمل أن تؤدي إلى نتائج إيجابية.

تشكل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تهديداً جدياً للبلدان النامية. وليس بلدي ولا منطقة أمريكا الوسطى بمأمن من هذا التهديد. وبالرغم من مواردنا المحدودة للغاية وعدم توفر قوات كافية من الشرطة لدينا ، يتعين علينا أن نواجه عصابات إجرامية تمتلك وسائل غير مشروعة تستخدمها بلا هوادة وبلا رحمة في زرع الاضطرابات في مجتمعاتنا. وإذا كانت الأسلحة النووية تمثل خطراً محتملاً حقيقياً، فإن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، المتداولة بدون ضوابط، تحصد أرواح البشر كل يوم، وتفقِد الأسر أعزاءها، وتقوض الأمن الداخلي للبلدان، وتدمر الاقتصادات، وتؤدي إلى تلاشي الفرص. لذا فثمة حاجة ملحة لإنشاء آلياتٍ لضوابط تستهدف الذين يقومون بإنتاج هذه الأسلحة وبيعها وشرائها.

وعلى المستوى الوطني، تشارك هندوراس بنشاط في مشروع الرقابة على الأسلحة الصغيرة في أمريكا الوسطى. وتظهر الإحصاءات أن هناك ١٢ مليون قطعة من الأسلحة الصغيرة متداولة في منطقتنا. وفي الوقت الحالي، نعمل من خلال منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى على إنشاء إطار عمل قضائي مشترك لمكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة. وندعم بإخلاص جهود الفريق العامل المفتوح العضوية للتفاوض على صك دولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها، وننوه أيضاً بعمل المملكة المتحدة في هذه المسألة.

وتضطلع منطقة أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي، من خلال مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في ليما عاصمة بيرو، بدور مهم في تعزيز نزع السلاح الإقليمي. والمساعدة التي يقدمها المركز لبلدان المنطقة لا تقدر بثمن. لذلك فنحن نجدد التأكيد على ضرورة منح المركز – أسوة بالمراكز الأخرى المماثلة له حول العالم – ميزانية منتظمة لكفالة استدامة تشغيله على نحو يعوَّل عليه.

إن الاعتبارات الأخلاقية والإنسانية تحرّك أعمق مكونات وجودنا. ويحرمنا الإنفاق على الأسلحة من موارد أساسية تقوم حاجة ماسة إلى استثمارها من أجل البشر. ما هو حجم الموارد التي يسلبها العنف من صحة البشر وتعليمهم؟ والمراهنة على السلام من خلال مواصلة التسلح أمر لا يمكن وصفه إلا بأنه غير أخلاقي. ونوجه بكل احترام دعوة مخلصة للذين يصنعون الأسلحة بأن يلزموا أنفسهم على الأقل بوقف اختياري لبرامج أسلحتهم، وأن ينظروا في مدى تأثير هذا التحويل على مساعداتهم الإنمائية. إن رفاهية العالم لا تكمن في الهيمنة التي توحي بالخوف، بل تكمن، كما قال بنيتو خواريز، في الاحترام القائم على احترام حقوق الآخرين، وبالطبع، احترام الحياة.

السيدة أتايفيا (تركمانستان) (تكلمت بالروسية): أتكلم اليوم بصفتي الوطنية، بعكس ما فعلت في بياني الأخير، الذي أدليت به بصفتي منسقة معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى.

وأحد الجوانب الاستراتيجية في السياسة الخارجية لتركمانستان، التي تشمل أيضاً تطوير شراكات مفيدة مع الأمم المتحدة، يتمثل في نهجنا التفاعلي لمعالجة المسائل التي من شأنها تعزيز السلام والأمن كشرط مسبق لحل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية العالمية. وستوجه جهودنا صوب بلورة مبدأ الأمن الجماعي في قرارات الأمم المتحدة.

فالأمن السياسي والعسكري لن يكونا مستدامين في المدى الطويل بدون كفالة الأمن الاقتصادي والغذائي وأمن الطاقة؛ ومنع المخاطر البيئية المرتبطة بالتكنولوجيا؛ ومكافحة الإرهاب الدولي والاتجار بالمخدرات وانتشار أسلحة الدمار الشامل والتحديات العالمية الأخرى على نحو فعال. وفي هذا الصدد، فإن استراتيجية دولتنا تتمثل أساساً في التركيز على التعاون الواسع النطاق والمتعدد الجوانب. ونحن ندعم التطوير المشترك لنماذج شراكة تقوم على أساس التوافق وتلاقي مصالح بلدان مختلفة دعماً لمبادرات دولية رئيسية. وفي هذا السياق، وبغية كفالة نظام عالمي مستدام، اقترح رئيس تركمانستان في الدورة الحالية للجمعية العامة وضع مفهوم للأمن متفق عليه في إطار الأمم المتحدة.

وعلى الصعيد الإقليمي، تدعو تركمانستان إلى إنشاء آلية متعددة الأطراف تفاعلية لدول وسط آسيا ومنطقة بحر قزوين. وفي هذا الإطار، نعتقد أنه سيكون من الحكمة أن ننظر خلال هذه الدورة في مسألة إنشاء نظام للمشاورات السياسية الدورية الرفيعة المستوى بين دول وسط آسيا ومنطقة بحر قزوين يكون تحت إشراف الأمم المتحدة.

ولا يمكن تصور قيام تعاون دولي واسع النطاق ضماناً للسلام والأمن بدون حل مشكلة انتشار أسلحة الدمار الشامل ونزع السلاح وتحديد الأسلحة. ولذلك، تطبق تركمانستان مجموعة من التدابير التي تهدف إلى مساعدة المجتمع الدولي على نحو فعال في معالجة هذه المسائل. ونرى من الملائم أن تنظر الجمعية العامة بجدية في مسألة تنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح.

أما بالنسبة لوسط آسيا ومنطقة بحر قزوين، وهي منطقة ذات ترابط عضوي تاريخياً وجغرافياً، حيث نشهد تكون مراكز هامة للطاقة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، فإن مسألة نزع السلاح ينبغي أن تصبح أهم مجالات تركيز الأمم المتحدة وأنشطتها. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، وبدعم من الأمم المتحدة، استضافت مدينة عشق أباد مؤتمراً دولياً بشأن مسألة نزع السلاح في وسط آسيا وحوض بحر قزوين. وأتاحت لنا نتائج هذا المؤتمر أن نخلص إلى أن التحديات التي تواجه نظام عدم الانتشار وعملية نزع السلاح برمتها لا بد أن تعالج في إطار الآليات القانونية الدولية القائمة.

ونعتقد أنه لا بد من استكمال الآلية الموجودة بوثائق وأشكال جديدة للتفاعل المتعدد الأطراف. ويمكن أن ننظر في إنشاء منابر دائمة للحوار السياسي حول مسألة نزع السلاح في وسط آسيا ومنطقة بحر قزوين. ونحن مستعدون للتعاون في هذا الصدد مع إدارة شؤون نزع السلاح في الأمم المتحدة.

وبلدي يدعو إلى التنفيذ الفعال لأحكام معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا وإنشاء الآليات ذات الصلة لتنفيذها.

وفيما يتعلق بمسألة تعزيز الإطار القانوني الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح، نشير إلى أن تركمانستان درجت

منذ أولى سنوات استقلالها فصاعدا على الانضمام إلى أهم الاتفاقيات التي تحظر أسلحة الدمار الشامل، وفي المقدمة كل الأسلحة النووية والكيميائية والبكتريولوجية والبيولوجية وغيرها من الأسلحة.

وفي بيانه أمام الاجتماع العام الرفيع المستوى للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة (انظر A/65/PV.4)، نوه رئيس تركمانستان إلى أن جهودنا تركز على إنشاء نظام سليم وفعال للأمن والاستقرار الإقليميين في وسط آسيا ومنطقة بحر قزوين. وأكد مجدداً على التزامنا بتسوية المشاكل القائمة أو المسائل الخلافية بالأساليب التفاوضية السلمية على أساس متبادل من التفاهم والثقة والانفتاح والمناقشة الموضوعية لأي مواضيع ذات صلة.

وتحقيقاً لذلك، نرى أنه من الضروري إنشاء آلية لحوار على مستوى المنطقة – تكون عملية مستمرة للتواصل المتعدد الأطراف بغرض وضع نهج مقبولة على نحو متبادل لمعالجة القضايا المختلفة. وينبغي أن يعقد هذا الحوار بشكل منتظم وأن يكون له جدول أعمال محدد بوضوح، وأن يتمتع المشاركون فيه بالتفويض الضروري لاعتماد القرارات. ونعتقد أن هذا الشكل من الاتصالات تقتضيه الحقائق الموضوعية للتطور الإقليمي المعاصر. وكنسق سياسي لهذا التفاعل، نقترح إنشاء منتدى رفيع المستوى للأمن والسلام والتعاون في وسط آسيا وحوض بحر قزوين. ونرى أنه سيكون من الحكمة أن يعقد هذا المنتدى على أساس منتظم في كل دولة من دول المنطقة بالتناوب فيما بينها، ونحن مستعدون لاستضافة أول هذه الاجتماعات في عاصمتنا في المستقبل القريب.

السيد غوتيريس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أعرب عن ارتياح وفدي لانتخابكم، سيدي، رئيساً للجنة الأولى في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. كما أهنئ أعضاء المكتب الآخرين. ونحن على ثقة من أنكم، بما تتمتعون به من خبرة مهنية واسعة ومعترف بها، ستساعدون على قيادة اللجنة إلى دورة ناجحة، ويمكنكم أن تعولوا على دعم وفدي الكامل.

في جميع محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف التي نشارك فيها، ما فتئت حكومة بيرو تدعو الدول إلى تقليص إنفاقها على الأسلحة وزيادة الإنفاق على مكافحة الفقر. فعلنا ذلك على الصعيد الإقليمي في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، وجماعة دول الأنديز والسوق المشتركة للجنوب ومجموعة ريو؛ وعلى صعيد نصف الكرة، في منظمة الدول الأمريكية؛ وعلى الصعيد الدولي في الأمم المتحدة. ورددنا هذه الدعوة أيضاً في محافل نزع السلاح الأخرى، مثل المؤتمر الثاني للدول الأطراف والموقعة على معاهدات تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية ومؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة.

لقد طرحنا هذا الموضوع لاقتناعنا بأنه من العبث مواصلة إنفاق الأموال على الأسلحة بينما تواجه البشرية تحديات أكثر أهمية، مثل مكافحة الفقر والجوع والأمية والأمراض، وحماية البيئة. وفي هذا السياق، فإن الإنفاق على الأسلحة لا يؤدي إلا إلى عرقلة التنمية الاجتماعية، ومن ثم فإنه يؤجج عدم الاستقرار.

على صعيد أمريكا اللاتينية الإقليمي، دأبت حكومة بلدي على لفت الانتباه إلى هذا الموقف العبثي. وكما أكد رئيس بيرو في بيانه أمام الجمعية العامة خلال المناقشة العامة:

”من المستحيل أن تكون البلدان الـ ١٠ الأعضاء في اتحاد أمم أمريكا الجنوبية التكاملي الموثوق، قد استثمرت، منذ إنشاء الاتحاد، ٢٥ بليون دولار في شراء أسلحة جديدة، وأنفقت ١٥٠ بليون دولار أخرى على النفقات التشغيلية العسكرية. إن

هذا أمر مشين، لأنه كان يمكن بهذا المبلغ انتشال أكثر من ٥٠ مليون شخص في أمريكا الجنوبية من الفقر.

وخلال السنوات الخمس القادمة، إذا لم نوقف الإنفاق العسكري ستنفق ٣٥ مليارا دولار أخرى على أسلحة جديدة و ٢٠٠ مليار دولار على الإنفاق العسكري الاعتيادي مما يزيد من سباق التسلح غير الرشيد الذي يجد الناس دائما مبررات له (A/65/PV.11، الصفحة ٣٦)".

ولذلك تعتقد بيرو أنه من الضروري استكشاف آليات تساعد في وقف التصاعد في شراء الأسلحة وهذا ما حدا بالرئيس غارسيا بيريز أن يقترح على المؤسسات المالية المتعددة الأطراف بأنها كما تفرض أحكاما بيئية في سياق منح الاعتمادات والقروض، ينبغي لها أيضا أن تدرج أحكاما أو شروطا ضد تكديس الأسلحة.

وندرك أن هناك العديد من المصالح التي تدور في عالم تجارة الأسلحة. ورغم ذلك سنظل صامدين في هذه المعركة لأننا واثقون من أن التاريخ سيفتح حتما أبوابا لإيضاح وقبول حججنا.

وبيرو مقتنعة بأنه من خلال التدابير الفعالة لبناء الثقة يمكن للدول أن تخطو نحو التكامل وتعزيز آليات التعاون من أجل التعامل على نحو عاجل مع الفقر المدقع وعدم المساواة والإقصاء الاجتماعي. لذلك من الضروري الاستمرار في تعزيز بيئة مفضية إلى تحديد الأسلحة على جميع المستويات، والحد من الأسلحة التقليدية وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل حتى يتسنى لكل دولة أن تخصص موارد أكبر لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وأن تضع في حسبانها التزاماتها الدولية فضلا عن حاجاتها المشروعة للدفاع والأمن.

وفي هذا الصدد، نكرر على الحاجة لتعزيز تدابير بناء الثقة والتعاون على حد سواء في مجال الدفاع وأهمية كفالة أن يتم إجراء الإنفاق العسكري بأقصى قدر من الشفافية والإفصاح الكامل للجمهور.

وبالنظر إلى أن بيرو بلد يعاني من العواقب المترتبة على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإن بلدي يولي أهمية خاصة للتنفيذ الفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وفي ذلك الصدد، نرى من الضروري اعتماد أدوات ملزمة قانونا بشأن التحديد والتعقب والسمسرة غير المشروعة في تلك الأسلحة؛ وتعزيز التعاون في مجال المراقبة عبر الحدود؛ وتعزيز وتوطيد التعاون والمساعدة الدولية وبناء القدرات الوطنية بوصفها مسائل شاملة ومستقلة.

ونؤيد كذلك العملية الجارية نحو عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن معاهدة تجارة الأسلحة. وسيمكننا إبرام هذه المعاهدة بإنشاء نظام من شأنه الإسهام نحو تحقيق الشفافية الكاملة في مجال تجارة الأسلحة. وسيقود ذلك إلى توفير الثقة حيث تصبح الدول على معرفة بممتلكات الدول الأخرى، فضلا عن التمكين من المراقبة الصارمة على مصادر الأسلحة ومقاصدها النهائية.

وبيرو واحدة من ١٥٦ دولة طرف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وقد بذل بلدي سلسلة من الجهود الرامية إلى الوفاء بالتزاماته، وخاصة تلك المرتبطة بتقديم المساعدة للضحايا وعملية إزالة الألغام البشرية ونشر حملات التثقيف العام بشأن مخاطر الألغام المضادة للأفراد.

مضت ١٠ سنوات منذ أن دخلت الاتفاقية حيز النفاذ. وبحلول شباط/فبراير من هذا العام وحده، تقوم بيرو بتدمير ٨٤ ٥٠٠ لغما مضادا للأفراد في حدودها مع إكوادور، إضافة إلى المناطق الملغمة الأخرى من هياكلنا

الأساسية الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك نقوم بتنفيذ برامج المساعدة الطبية والاستيعاب وإعادة الإدماج لضحايا الألغام.

يعد نزع السلاح أفضل وسيلة لضمان الأمن الدولي. ومن أجل تحقيق ذلك الهدف وإلى جانب الإرادة السياسية من جانب الدول نحتاج إلى الآليات القانونية التي تمكن من تنفيذ عملية نزع السلاح. وإن مؤتمر نزع السلاح أساسي لهذه الجهود، بوصفه الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة للمفاوضات. وترى بيرو أنه بالإضافة إلى حالة الجمود الراهنة فيما يتعلق باعتماد برنامج للعمل وإيجاد إرادة لتنشيط آلية نزع السلاح، فإن كفالة جدارة هذا المحفل البالغ الأهمية واستمرار وجوده تعد أولوية قصوى. لذلك من المهم التشديد على الحاجة الملحة لعقد المؤتمر لاستئناف عمله وتحمل مسؤولياته في أسرع وقت ممكن، حتى يتسنى له اعتماد وتنفيذ برنامج عمل موسع ومتوازن يأخذ في الحسبان جميع المصالح والأولويات المدرجة في جدول أعماله.

وترى بيرو أنه من الضروري إبداء إشارات للمرونة من أجل بدء العملية التفاوضية للأدوات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح. وفي ذلك الصدد نعتبر أنها مسألة ملحة أن يبدأ المؤتمر المعني بنزع السلاح مفاوضاته فورا بشأن الصكوك القانونية الدولية في مجال نزع السلاح بما في ذلك معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وصك دولي بشأن الضمانات الأمنية السلبية. ونكرر بأنه ما دام مستمرا وجود العقبات والتأخير في عقد المؤتمر فلن تقف بيرو في طريق المبادرات التفاوضية الأخرى التي تسعى إلى إحراز التقدم بصورة بناءة في مجال نزع السلاح – لأننا نرى أن أمن جيلنا والأجيال المقبلة أمر لا يحتمل التأخير.

وفي العامين المنصرمين، برزت قضايا نزع السلاح مرة أخرى في صدارة جدول الأعمال الدولي. ودعونا ألا نفقد هذه الفرصة النادرة لاعتماد التدابير التي تسهم بشكل ملموس نحو تعزيز السلم والأمن الدوليين. وينبغي للجهود التي نبذلها في إطار اللجنة الأولى أن تركز على تحقيق ذلك الهدف. وفي ذلك الإطار، يمكنكم التعويل على الدعم الكامل من جانب بيرو.

السيد السعدي (جمهورية اليمن): نود أن نتقدم إليكم بالتهنئة على انتخابكم رئيسا لأعمال هذه اللجنة. ونؤكد لكم استعداد وفد بلادي التام والكامل للتعاون معكم ومع هيئة المكتب لبلوغ الأهداف والنتائج المتوخاة.

إن وفد بلادي يؤيد البيان الذي ألقاه مندوب إندونيسيا الدائم نيابة عن مجموعة عدم الانحياز ويود التأكيد على أن الجمهورية اليمنية تؤمن إيمانا عميقا بأهداف ومقاصد نزع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، وتؤمن بأن العمل الجماعي المتعدد الأطراف وتكريس مبدأ الحوار والشفافية وبناء الثقة بين الدول هو السبيل الأمثل لأجل نزع السلاح التام وخلق التفاؤل نحو عالم يسوده السلم والوئام. كما يرحب وفد بلادي بالزخم الجديد والمناخ الإيجابي في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار في ضوء التوجهات الجديدة التي عبر عنها عدد من الدول النووية لإخلاء العالم من الأسلحة النووية. ونؤكد على أهمية ترجمة هذه التوجهات إلى خطوات عملية ملموسة مما يشكل فرصة مواتية بهدف تحقيق تقدم على الأجندة الدولية لنزع السلاح ومنع الانتشار النووي.

لقد تبنت الجمهورية اليمنية مواقف ثابتة حول قضايا نزع أسلحة الدمار الشامل ومنع الانتشار النووي وتنفيذ الالتزام السياسي للجمهورية اليمنية تجاه مسائل نزع السلاح وانطلاقا من إيمانها بأهمية السلم والأمن الدوليين، فقد قامت بالمصادقة والانضمام إلى مصفوفة المعاهدات والاتفاقيات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وستظل ملتزمة تماما بتعهداتها الدولية بموجب هذه المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

وتؤكد مجددا على موقفها الثابت تجاه القضاء التام والكامل على جميع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية ، وتؤيد الحظر الشامل على جميع التجارب النووية ووقف التطوير النوعي للأسلحة النووية وتحرص على عدم انتشار هذه الأسلحة أو مرور مكوناتها عبر حدودها.

وقد أنشأنا لهذا الغرض لجانا وطنية واعتمدنا تشريعا ينص على حظر هذه الأسلحة ومعاقبة من يمارس هذه الأنشطة. كما ندعو جميع الدول النووية إلى العمل بشكل مستمر على قضايا نزع السلاح والانتقال إلى آليات عمل جادة تعنى بنزع أسلحة الدمار الشامل.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي الركيزة الأساسية لنظام عدم الانتشار، وقد انضمت إليها الجمهورية اليمنية بهدف تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة. إلا أن استمرار السياسة النووية الإسرائيلية سيدفع بالمنطقة إلى سباق تسلح نووي، ويعرض أمنها واستقرارها للخطر. كما أن الصمت الدولي على البرنامج النووي الإسرائيلي جعلها تتمادى في رفضها الانضمام إلى هذه المعاهدة، كما يجب إخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وينبغي لمجلس الأمن العمل على تنفيذ قراراته المتصلة بنزع السلاح النووي، بما في ذلك القرار ٦٨٧ (١٩٩١) الصادر عن المجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذي نص على تخليص منطقة الشرق الأوسط كاملة من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك أسلحة إسرائيل النووية.

اتخذت الجمهورية اليمنية، خلال الفترة الماضية، جملة من التدابير والإجراءات الهادفة إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وذلك تنفيذا لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وهذه الإجراءات واردة في التقرير الوطني لعام ٢٠١٠. وعلى الصعيد الوطني، تسعى حكومة بلدي إلى تشكيل هيئة تنسيق وطنية تكون مسؤولة عن تنسيق السياسات المتبعة بشأن هذه الأسلحة والأنشطة المتعلقة بها، وتكون نقطة اتصال وطنية بشأن المسائل المتعلقة بمنع الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة، بالإضافة إلى إصدار عدد من التشريعات التي تعد الإطار القانوني للتعامل مع قضايا السلاح.

وإدراكا منها لحجم هذه المشكلة، فقد قامت حكومة بلدي بتقديم مشروع قانون جديد إلى مجلس النواب في دورته الحالية، ينص على تنظيم حمل السلاح في إطار قانوني ومنع حمل السلاح في العواصم والمدن الرئيسية ومصادرة الأسلحة الغير مرخص بها والعمل على اجتثاث هذه الظاهرة بشكل نهائي، وهو ما يتطلب مضاعفة الجهد الدولي المساند للجهد الوطني وتعزيزه.

إن حكومة بلدي تطالب ببذل المزيد من الجهود واتخاذ تدابير عملية وملموسة للتعاطي البناء مع ظاهرة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تؤثر سلبا على السلم والأمن الاجتماعيين في العديد من المجتمعات، وتسهل عملية وصول هذه الأسلحة إلى الجماعات والمنظمات الإرهابية أو تلك المرتبطة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية أو تلك الجماعات الخارجة على القانون، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان الاستقرار وتعطيل جهود التنمية وتكريس ظاهرة الفقر واتساع نطاق البطالة وانتشار الأوبئة الفتاكة وغيرها من الأسباب التي تدفع باتجاه البيئات الملائمة لتفريخ الجماعات والمنظمات الإرهابية وتوسيع نطاق دائرة العنف وعدم الاستقرار وتتجاوز بتأثيراتها السلبية الأبعاد الوطنية والإقليمية.

ويؤيد بلدي الجهود الدولية لوضع صك قانوني ملزم يحدد المعايير الدولية للحد من ظاهرة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والعمل على توفير رقابة دولية فعالة بهدف محاربة واستئصال الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. كما يؤكد وفد بلدي على مسؤولية الدول المصنعة والمصدرة للأسلحة بمختلف أنواعها وأحجامها بدرجة أساسية عن مد يد العون والمساعدة المادية والتقنية للدول التي يتم إغراقها بمختلف أنواع الأسلحة كمسؤولية أخلاقية وإنسانية تجاه تلك الدول، وذلك لتجاوز المعاناة التي تنعكس سلبا على مختلف نواحي الحياة وتلقي بظلالها على كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وتؤدي إلى أوضاع اقتصادية متردية وأحوال معيشية واجتماعية غير مستقرة.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية سيسهم بشكل فعال في تعزيز منظومة عدم الانتشار. ونشدد على جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية كخطوة رئيسية نحو تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، استنادا إلى القرار الخاص بالشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر التمديد اللانهائي للمعاهدة لعام ١٩٩٥، وهو ما يبقى مسألة حيوية لأمن واستقرار كافة دول المنطقة، وقد تم الاعتراف بأهمية هذا الهدف للسلم والأمن الدوليين من خلال عدد كبير من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى.

ونعرب عن القلق البالغ حيال عدم تنفيذ هذا القرار الذي مضى على اتخاذه خمسة عشر عاما، ونعتبر أن هذا الأمر لا يخل بمصداقية جميع القرارات الصادرة عن مؤتمر التمديد والاستعراض فحسب، وإنما يخل كذلك بمصداقية المعاهدة في حد ذاتها. ونطالب بوضع تدابير ملموسة تهدف إلى تنفيذ هذا القرار. ويجب البدء في تنفيذ الخطوات العملية المتفق عليها والتي تضمنتها الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، والمتعلقة بالشرق الأوسط (انظر NPT/CONF.2010/50).

وفي الختام، يود وفد بلدي التأكيد على دعمه وتأييده لجميع الجهود الدولية الرامية إلى نزع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، والحيلولة دون وصولها إلى الأطراف غير المأذون لها والعمل بشكل بناء لنجاح أعمال هذه اللجنة من أجل خلق عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، وضمان الأمن والسلم الدوليين وتوفير الفرصة المناسبة للأجيال القادمة للعيش في أمن وتعاون وسلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ممارسة لحق الرد.

السيد كيم يونغ جو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم على إعطائي الكلمة للتكلم ممارسة لحق الرد على تعليقات وفدي كوريا الجنوبية واليابان. وحيث أن هذه أول مرة يأخذ فيها وفدي الكلمة، أرجو أن تسمحوا لي بالإعراب عن خالص تهنئة وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة. كما يتمنى وفدي لكم، سيدي، عظيم النجاح في جلسات اللجنة تحت قيادتكم القديرة وأؤكد لكم تعاوننا الكامل.

كما يعلم الجميع جيدا، أشارت بعض الوفود إلى المسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وحادث تشيونان، وما إلى ذلك، في جلساتنا أمس واليوم. نرى أن زملاء آخرين، باستثناء كوريا الجنوبية واليابان، أعربوا عن الشواغل الصادقة حيال الحالة الأليمة المتعلقة بالفشل في إيجاد حل دائم بشأن المسألة النووية لشبه الجزيرة الكورية.

كما شجعوا الدول المعنية على مضاعفة جهودها لحل هذه المسألة عبر الوسائل السياسية والدبلوماسية.

لكن كما قلت، اختار ممثلا كوريا الجنوبية واليابان التشديد بصوت عال على المسألة النووية، وحادث السفينة الحربية تشيونان، والمحادثات السداسية وما إلى ذلك، مع الإدلاء ببيانات مضللة عن الوقائع والحقائق أمامنا. ولهذا يرفض وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية – باختصار – تماما تعليقاتهما بشأن تلك المسائل. إن أسبابنا في ذلك هي كما يلي.

أولا، اسمحوا لي أن أستعرض المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. يسجل تاريخ البشرية أن كوريا الجنوبية كانت واحدة من المواقع التي نشرت فيه الولايات المتحدة الأمريكية الأسلحة النووية، وتحديدا في عام ١٩٥٧. ومنذ ذلك الحين، تجاوز عدد الأسلحة النووية التي تنشرها الولايات المتحدة الأمريكية في كوريا الجنوبية ألف قطعة، بعد قبول تلك الدولة الأعمى لسلطة كوريا الجنوبية.

وبعد نشر الأسلحة النووية في كوريا الجنوبية، واصلت الولايات المتحدة تكثيف تهديدها النووي ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طوال أكثر من نصف قرن. وكما يعلم الجميع جيدا، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية للتو عن استعراض جديد للوضع النووي، يستبعد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ودولة واحدة أخرى من قائمة الدول الممنوحة ضمانات أمنية سلبية، وهذا يبين بوضوح السياسات العدائية والتهديد النووي للولايات المتحدة الأمريكية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وكما يعلم حتى الأطفال الصغار جيدا، فإن أي نوع من الأسلحة التقليدية لا يمكنه مطلقا توفير الحماية في مواجهة تهديد نووي أو ضربة نووية.

إن حصول جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الأسلحة النووية ما هو إلا ردع نووي للتصدي لاحتمال نشوب حرب نووية في شبه الجزيرة الكورية.

اسمحوا لي الآن أن أتطرق إلى موضوع واقعة السفينة الحربية شيونان التي ذكرها ممثل كوريا الجنوبية. شخصيا، اسمحوا لي بالقول، بأنه يبدو لي أنني أجلس في مسرح كبير حيث ستؤدى أو ستعرض مسرحية درامية اسمها ”واقعة شيونان“. وذلك لأنه منذ بداية الدورة الحالية للجمعية العامة هذا العام، فقد ذكر ممثلو كوريا الجنوبية هذه التلفيقات لأكثر من مرتين. وكما تم توضيحه عدة مرات من قبل في مناسبات أخرى، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالحرف، لا علاقة لها بمسرحية شيونان. فهذه القضية ما هي إلا تلفيقات حبكها الجانبان بشكل اصطناعي – الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية – من أجل خدمة مصالحهما الاستراتيجية في المنطقة الشمالية الشرقية.

فالولايات المتحدة وكوريا الجنوبية افتعلتا بشكل منفرد ما يسمى بنتائج التفتيش في هذه المسرحية، واستمالتا خبراء من بعض البلدان الغربية وحاولتا عرض صورة لتفتيش دولي. بيد أن نتيجة التفتيش نفسه منذ بداية إعلانها، قد أثارت الشكوك والانتقاد والتكهنات داخل وخارج كوريا الجنوبية. والسؤال الذي يطرح نفسه بلا هوادة هو لماذا تتردد الآن السلطات في الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية كثيرا وترفض بإصرار الطرح السلمي الصادر عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقبول إيفاد فريق التحقيق من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى موقع هذه الواقعة المسرحية.

وأصبح معروف للعالم بعد هذه الواقعة المسرحية، أن الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية مشغولتان معا بإجراء سلسلة كبيرة الحجم من التمارين العسكرية النووية المشتركة

في شبه الجزيرة الكورية وما وراءها، وبالتالي يكشفان عن دوافعهما السياسية والعسكرية المستترة.

وجدير بالذكر أيضا أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من خلال بيانه الرئاسي (S/PRST/2010/13) – بتاريخ ٩ تموز/يوليه ٢٠١٠ على ما أذكر – قد أحاط علما ”بالردود الصادرة عن الأطراف ذات الصلة الأخرى، بما في ذلك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي أوضحت بأنه لا علاقة لها بهذه الواقعة“.

وما أود أن أشدد عليه على وجه الخصوص، البيان الصادر عن رئيس المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا الذي عقد بتاريخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠، في هانوي، فييت نام، والذي شارك فيه وزيرا خارجية الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، إذ أحاط علما بالبيان الرئاسي لمجلس الأمن، وحتى أثناء ذلك المنتدى أوصت بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن يطوي المنتدى صفحات هذه الواقعة المسرحية.

لذلك من الأفضل لكوريا الجنوبية أن تشغل نفسها باقتراحاتنا بزيارة فرق التفتيش من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لموقع المسرحية، قبل أن تتطرق لهذه القضية، التي غرقت نهائيا تحت الماء مع السفينة الحربية شيونان بالنسبة للأمم المتحدة.

وأرجو أن تسمحوا لي بالانتقال إلى المواضيع الأخيرة. وأنا آسف لأخذ وقت أطول. فقد ذكر ممثل اليابان محادثات الأطراف الستة بالأمس طبعا. ويعلم المجتمع الدولي جيدا أن المحادثات السداسية قد انهارت بسبب حالة الشك لدى الولايات المتحدة وجزاءاتها المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي استمرت لأكثر من ٦٠ عاما، أي أكثر من نصف قرن. وتستمر الولايات المتحدة في فرض الجزاءات وممارسة الضغوط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فمثلا عن طريق وصف برنامجنا السلمي لإطلاق السواتل الذي يجري وفقا للقوانين والإجراءات الدولية ذات الصلة كاختبار القذائف. ففرض الجزاءات وممارسة الضغوط عبارة عن تعبير نمطي عن حالة الشك التي تحول دون بناء الثقة ولا يمكن أبدا توقع نتائجها العملية. فلا أحد يمكن أن يتوقع أي شيء من محادثات مجردة من الثقة.

وكما يعلم الكل جيدا، فإن المحادثات السداسية ليست محكمة عليا للدولة. ومع افتراض احتمال مشاركة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في المحادثات السداسية تحت سقف الجزاءات القسرية فإنها ستكون مخالفة لروح بيان ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ المشترك الذي يوفر الاحترام والمساواة المتبادلين بوصفهما شريانها الحيوي، وستكون تلك المحادثات في آن واحد بين خصم وحكم، إذ أنها ستكون قائمة على الشك لا على قدم المساواة. وهذا ما أثبتته جليا الجولات العديدة للمحادثات السداسية التي عقدت في الماضي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): السيد ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أخشى أن تكونوا قد تجاوزتم الزمن بعشر دقائق.

السيد كيم يونغ جو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أطلب المعذرة، السيد الرئيس، وأرجو أن تمنحوني دقيقة واحدة من فضلكم. سوف لن أطيل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تفضل. أرجو ألا تطيل.

السيد كيم يونغ جو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): جرت سلسلة من المحادثات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة وأطراف المحادثات السداسية اعتبارا من ١٩ أيلول/سبتمبر وأسفرت عن العديد من الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف. علما بأن تلك الاتفاقات وجهود تنفيذها قد أُحبطت في منتصف الطريق وأصبحت لا قيمة لها، كلية،

نظرا لانعدام الثقة بين كلا الجانبين: جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. وبعبارة واحدة، مرد ذلك لأن المحادثات قد عقدت في نطاق علاقات عدائية وفي غياب الثقة المتبادلة بين كلا الجانبين: جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. وفي ضوء هذه الحالة اقترحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مستهل هذا العام إبرام اتفاق سلام بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة يكون من شأنه أن يضمن بشكل موضوعي بناء الثقة من أجل إقامة حالة من السلم وإيجاد ظروف يمكن في نطاقها استئناف المحادثات السداسية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة المتكلم الآخر لممارسة حق الرد، أود أن أطلب من المترجمين الشفويين أن يبقوا معنا قليلا. فإن الجلسة سترفع بعد أن نستمع إلى المتكلم المقبل.

السيد بارك إنكوك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود الآن أن أمارس حق الرد استجابة لبيان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي استمعنا إليه للتو. فحجة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غير منسجمة مع الحقائق. وكلنا مدركون لهذه النقطة. وذلك ما وددت أن ألفت الانتباه إليه وأن أصحح تشويه الحقائق الذي قام به زميلنا ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. هناك الكثير والكثير من النقاط. وأود أن أكون موجزا جدا. ولكن سأسمح لنفسي بأن أشرح بوضوح ما هو التزوير المطول لنقاط الزميل من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأرجو منكم منحي الوقت. والذي قد يكون أكثر من ١٠ دقائق.

أولا فيما يتعلق بمسألة شيونان – السفينة البحرية التابعة لجمهورية كوريا – ذهلت لسماع حجة الزميل ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المنافية لحقيقة القضية. فقد هاجمت غواصات كوريا الشمالية السفينة البحرية شيونان ودمرتها في المياه الإقليمية لجمهورية كوريا يوم ٢٦ آذار/مارس. وهذه حقيقة لا تُنكر.

وبعد غرق السفينة مباشرة، قام خبراء دوليون من جمهورية كوريا وخمس دول أخرى بتشكيل فريق تحقيق مشترك بشأن الأسباب وتوصل إلى دليل دامغ من خلال التحقيقات الموضوعية والعلمية. وتوضح تلك المعطيات بجلاء أن كوريا الشمالية قد هاجمت السفينة ودمرتها. وأيد المجتمع الدولي الحقائق من خلال البيان الرئاسي (S/PRST/2010/13) الذي أصدره مجلس الأمن بتاريخ ٩ تموز/يوليه ٢٠١٠. وسوف لن أكرر جميع النقاط التي وردت في البيان الرئاسي، ولكن أود أن أغتنم هذه الفرصة لأحث كوريا الشمالية على أن تقر بهذا الهجوم غير المبرر وأن تفكر فيه وتعتذر عنه وأن تتحاشى أي استفزازات أخرى ضد شعب جمهورية كوريا المحب للسلام، على نحو ما طلبه المجتمع الدولي رسميا.

وفيما يتعلق بالمسألة النووية لكوريا الشمالية، فإن حجة كوريا الشمالية بشأن برنامجها النووي تُعد سخفا سافرا ومبتذلا. وإذا ما تابعنا حجتها السخيفة، فإنه ينبغي لجميع البلدان ذات السيادة أن تطور برنامجا للأسلحة النووية لأمنها القومي. ونحن نسعى لعالم خال من الأسلحة النووية. وينبغي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتصرف بصفتها عضوا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي الأمم المتحدة.

وأود أن ألفت انتباه اللجنة إلى الوثيقة النهائية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي اعتمدت في أيار/مايو الماضي والتي تؤكد بوضوح من جديد أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في كل الحالات، ليس لديها وضع الدولة الحائزة للأسلحة النووية وفقا لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتبين أيضا بوضوح أنه يتعين على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن توفي بالتزاماتها

بموجب البيان المشترك للجولة الرابعة للمحادثات السداسية بتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ والتزاماتها بموجب قراري مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) اللذين يطلبان إلى جمهورية كورية الشعبية الديمقراطية أن تتخلى عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية الحالية بصورة كاملة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها.

أكد زميلي ممثل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بأن جمهورية كوريا والولايات المتحدة قد كدستا ١ ٠٠٠ من الأسلحة النووية. وسأغتنم هذه الفرصة لأبين بوضوح أن حكومتنا قد بينت مرارا وبوضوح موقفنا: نحن لا نمتلك أسلحة نووية ولا توجد هناك ترسانة للأسلحة النووية في الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة الكورية. وأطلب بوضوح وصراحة من زميلي ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأرجو منه أن يقدم لنا الدليل.

وأشار أيضا إلى استعراض الوضع النووي الذي أجرته الولايات المتحدة. وحسب فهمي، فإن الولايات المتحدة تقر تماما بالضمانات الأمنية السلبية للبلدان الأعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فضلا عن البلدان التي تمتثل تماما لقواعد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن الواضح أن المجموعة الدولية لهذا السبب تحث كوريا الشمالية بشدة على العودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب المعاهدة.

وفيما يتعلق بالتمارين العسكرية بين جمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية، فكما نعلم جميعا، فإن كوريا الشمالية تهدد باستمرار وتستفز الأمن القومي لجمهورية كوريا. والسفينة البحرية شيونان ما هي إلا حالة واحدة من الأمثلة العديدة للاستفزاز من جانب كوريا الشمالية. وجرت التمارين العسكرية لجمهورية كوريا والولايات المتحدة من أجل تعزيز قدراتنا للردع إزاء الاستفزازات العسكرية لكوريا الشمالية وهي بالتالي ذات طابع دفاعي بحت.

وذكر زميلي ممثل كوريا الشمالية كذلك قيادة الأمم المتحدة. فالقيادة تستمد شرعيتها من عناصر في قرارات مجلس الأمن. وتؤدي مهمتها وفقا للولاية المنصوص عليها في تلك القرارات واتفاق الهدنة الكورية. ومحاولة كوريا الشمالية للنيل من قيادة الأمم المتحدة هي ببساطة محاولة لزعزعة السلم والأمن لشبه الجزيرة الكورية.

وأخيرا أود أن أشير إلى المحادثات السداسية. وكما ذكر رئيس وفدي بوضوح هذا الصباح في بيانه الرئيسي، ستواصل حكومة جمهورية كوريا بذل الجهود من أجل التوصل إلى حل سلمي وشامل للمسألة النووية لكوريا الشمالية. ونحن نتمسك بنهج من مسارين من خلال تنفيذ الجزاءات وترك الباب مفتوحا. علما بأننا لا نريد الدخول في حوار من أجل الحوار كما في السابق. وبدلا من ذلك، نتطلع إلى محادثات تؤدي إلى تقدم موضوعي بشأن المسألة النووية لكوريا الشمالية. ولهذا السبب يجب على كوريا الشمالية أن تظهر أولا صدقها نحو عملية نزع السلاح النووي من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة.

وتتعلل كوريا الشمالية بأن جمهورية كوريا قد رفضت طلب كوريا الشمالية إرسال فريق للتحقيق إلى سيول بشأن قضية شيونان. وهي تشدد على هذه النقطة مرارا، إلا أنها نقطة سخيفة. وأرى بأن ذلك مثل متهم في قضية قتل يطلب إلى المحكمة أن تدعوه إلى الجلوس في هيئة المحلفين. بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء قناة للتشاور بين قيادة الأمم المتحدة وجيش كوريا الشمالية فيما يتعلق بالمسائل العسكرية، غير أن عدم استخدام كوريا الشمالية لهذه القناة الرسمية لطلب الدعوة بأن تكون في هيئة المحلفين يظهر ما هي نوايا كوريا الشمالية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بما أننا قد تجاوزنا الساعة ١٣/٠٠، لا يوجد هناك مترجمون شفويون. فإذا ما أراد ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يمارس حق الرد مرة أخرى، فيجب عليه أن يفعل ذلك بدون مترجمين شفويين أو صباح الغد في بداية الجلسة، وهو ما أوصي به.

السيد كيم يونغ جو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، إذا تفضلتم، وتفضل بقية الزملاء، أرجو أن تسمحوا لي أن أواصل. سأتكلم لأقل من خمس دقائق. ولا غضاضة في أن يكون ذلك بدون ترجمة شفوية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إذا وافق الجميع، يمكن أن نبقى ونستمع إلى ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي سيتكلم لمدة خمس دقائق بدون ترجمة شفوية.

السيد كيم يونغ جو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بأن أوجز. اسمحوا لي بألا أضيع الوقت. أولا، اسمحوا لي أن أوجه سؤالا إلى ممثل كوريا الجنوبية: إذا لم يكن هناك شيء يخفى وراء واقعة شيونان، لماذا تتردد كوريا الجنوبية في قبول اقتراحنا بإرسال أفرقة التفتيش؟

الآن دعوني أنتقل إلى البند الثاني. فقد تعرض ممثل كوريا الجنوبية إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعلى وجه الخصوص، انسحاب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهو صحيح، نعم. وكانت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد انضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على توقعات وآمال بأن تجني منفعة من المعاهدة في شكل إزالة أسلحة الولايات المتحدة التي نشرتها في كوريا الجنوبية. أردنا أن نحول دون التهديد النووي الذي تشكله الولايات المتحدة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والذي استمر لوقت طويل.

بيد أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم تفلح إذ لم يجر تطبيق موادها المتعلقة بإزالة أسلحة الولايات المتحدة من كوريا الجنوبية. ومرة أخرى، لم تفلح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في منع التهديد النووي من جانب الولايات المتحدة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي طال لأكثر من نصف قرن، والذي يهدف إلى عزل وخنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتضييق عليها. ولكن أود أن أقول إن جهودهم قد فشلت وستفشل مرة أخرى نهائيا.

وأود أيضا أن أشدد على أن الولايات المتحدة استغلت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لتفرض على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قبول تفتيش خاص بشأن مشروع عسكري في غاية الحساسية مما يمكن اعتباره انتهاكا للمصالح العليا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وبصريح العبارة، بينما كنا دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن المعاهدة لم تلب أبدا توقعاتنا أو رغباتنا.

وعليه فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أعلنت انسحابها من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دفاعا عن حقوقها السيادية العليا وممارسة لحقها بموجب المادة العاشرة في حالة انتهاك المصالح العليا لدولة طرف. وستواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إكمال ردعها النووي ما دام تهديد الولايات المتحدة النووي مستمرا ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بما في ذلك النشر المستمر للأسلحة النووية لهذا البلد في كوريا الجنوبية. وليس بوسع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تعود إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في وضع الدولة غير الحائزة على الأسلحة النووية ولا يمكن لأحد أن يتوقع ذلك.

وفي الختام لم تفلح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في منع الولايات المتحدة من نشر الأسلحة النووية في كوريا الجنوبية. ولم تفلح أيضا، ودعوني أشدد مرة أخرى، في وقف التهديد النووي العدواني على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأكثر من نصف قرن. ولهذا السبب وكما ذكرت للتو لا يمكن لنا أن نعود إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في وضع الدولة غير الحائزة على الأسلحة النووية طالما أن هاتين النقطتين باقيتين بدون حل.

السيد ريم كاب سو (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم السيد الرئيس لمنحي فرصة ثانية للرد. لا يود وفدي أن يشرح القائمة الطويلة للعديد من الاستفزازات وحالات عدم الامتثال التي يرتكبها رفاقنا من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وسأتكلم بإيجاز شديد.

منذ عام ١٩٩١، اتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أربعة قرارات وستة بيانات رئاسية تتعلق بانتهاكات القانون الدولي والاستفزازات التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على جمهورية كوريا. وتخضع كوريا الشمالية الآن للعقوبات بواسطة قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩). ولشمال كوريا سجل طويل من الاستفزازات وعدم الامتثال.

وفيما يتعلق بإصرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على قضيتها النووية، أشير مرة أخرى إلى الوثيقة الدولية التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ والدورة العادية الرابعة والخمسين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أود أن أتساءل هل كل الوفود الجالسة هنا اليوم، سواء دول أعضاء في الأمم المتحدة أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية تتجمع ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية البريئة وتلفق الحقائق ضدها، أم أن المجتمع الدولي يحاول أن يضع الأشياء في نصابها من أجل السلم والأمن؟ وسأترك الاستنتاج للحس السليم للأعضاء.

رُفعت الجلسة في تمام الساعة ١٣/٣٠.